المبحث الأول

فى العلة

وأصول اللغة والنحو

فى العلة وأصول اللغة والنحو[1]

تقديم:

إن النظر فى الأسباب والبحث فى العلل واعتماد آليات الاستدلال تعكس السمة الدالة على البحث العلمى، وتكشف عن النزوع إلى التدقيق والتحديد. وهذه الدراسة تلقى الضوء على خلفية العلة وأصولها وعلى موضوع التعليل فى اللغة من ناحية تدرّجه، وكيف تأثر بالقرآن الكريم أولاً وبالثقافة التى ميّزتها البيئة العربية الإسلامية ومناطقها ثانيًا. وقد أنتج ذلك التأثر علومًا إسلامية ميّزت نظر الدارسين اللغويين بالطابع العقلى الذى لا يتوقف عند ظواهر اللغة وإنما يتعداها إلى التفسير العقلى الموصل إلى القوانين التى تكمن وراء الاستعمال اللغوى. ونحن نحاول فى كنف ذلك الإجابة عما تركته العلوم الإسلامية من بصمات فى التعليل من خلال تأثير أصول الفقه وتأثير علم الكلام والعلاقة الموجودة بين العلة والقياس وبينها وبين المنطق وما طرحته نظرية العامل فى الدرس اللغوى من أهمية وانتقادات؛ فقمنا بمحاولة تأصيلها وتقديم أنواعها وبأنها لا تخرج عن كونها نظرية تعليمية بديلة لو تخلصت من بعض الغلو. وقد انطلقنا فى ذلك كله من التراث الذى يمثل أرضية لازمة- فى نظرنا- للولوج إلى آفاق المناهج الحديثة والآراء اللسانية المعاصرة التى تدور حقائق علمية كثيرة منها فى فلك هذا التراث ولا توحى بالغرابة عنه بخاصة

---

(١) تم نشر هذه الدراسة فى مجلة عالم الفكر[محكمة] – المجلد ٣٦ -١يوليو٢٠٠٧ تحت عنوان: آفاق معرفية، ص٦٩.

حين ندرك أن المنهج التقليدى لدى النحاة العرب قد تأكدت صحته فى معالجات البحث اللسانى المعاصر. وقد حملنا السياق إلى الإجابة التى نعتقدها فى صلة النحو العربى بمنطق أرسطو ومدى صحة أو افتراض تأثر الأول بالثانى وذلك بالمقابلة بين الجانبين المذكورين على أساس عنصرى: التعريف والتعليل.

وقد بنينا وحدات الدراسة على العناصر التالية:

١ -العلة فى التراث العربى.

٢-العلة وعلاقتها بالمذاهب والنحو.

٣-نظرية العامل.

٤-المحصلة.

٥- الهوامش والتوضيحات.

١ - العلة فى التراث العربي

لا ريب فى أن ظهور الإسلام قد أفاد النشاط العلمى الإنسانى وأثر فى عقول الناس تأثيرًا عميقا. وقد احتاج نشره إلى القارئين الكاتبين وإلى الحث على تعلم الكتابة العربية ليُعرف على الوجه الأكمل بل احتاج فى هذا الأمر إلى توجيه الناس ليتعلموا غير اللغة العربية أيضًا؛ فقد ذكر أحمد أمين: عن زيد بن ثابت ـ إذا صحّ ـ قال: قال لى النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ «إنى أكتب إلى قوم فأخاف أن يزيدوا علىَّ أو ينقصوا فتعلم السريانية » فتعلمها فى سبعة عشر يوما[١]، ومن ثم ساعدت التعاليم الإسلامية فى رفع المستوى العقلى العربى وهذا مكنهم من معرفة أحوال الأمم الأخرى والاطلاع على تاريخها وذلك من خلال ما ورد فى القصص القرآنى بحسب موقف العظة كقصة آدم ونوح وإبراهيم ويوسف وموسى ويونس وداود وسليمان وغيرهم عليهم السلام وشيئًا مما تعلّق بأخبار أممهم والأمم الأخرى[٢] كاليهود والنصارى. ولا شك فى أن ذلك أفاد المسلمين ثقافيًّا ووسع لهم مداركهم وجعل نظرتهم فى تعليل الأشياء تختلف عما كانت عليه بمستوى أو بآخر.

ولعل العنصر المهم الذى كان له أثر كبير فى مسار حياتهم العقلية ما سلكه القرآن الكريم فى دعوته إلى الإيمان بالله عز وجل وبصفاته من علم وقدرة ووحدانية بكيفية مثيرة للعقل من خلال دعوته إلى اعتبار الموجودات بالعقل وتطلب معرفتها به[٣] مثل قوله تعالى: ﴿ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [الحشر: ٢] وهو نصّ على وجوب استعمال القياس العقلى والشرعى معا[٤]، ومثل قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وفيه حث على النظر فى جميع الموجودات. وقال تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق: ٥] وقال سبحانه: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾ [الغاشية: ١٧-١٨]، وهى آيات كما ترى تحث العقل على النظر فى الكون للاستدلال منه على الله تعالى وصفاته وهو الذى سماه الله تعالى الحكمة بقوله جل وعز: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ ﴾ [لقمان: ١٢].

لقد اتجه النشاط العلمى من صدر الإسلام إلى آخر الدولة الأموية إلى ثلاثة اتجاهات: اتجاه دينى بَحَتَ فى تفسير القرآن والحديث والتشريع ونحوه؛ وآخر فى التاريخ والقصص والسّير ونحوها؛ واتجاه ثالث فلسفى بحث فى المنطق والكيمياء والطب وما إليها؛ وهو أقل الحركات انتشارًا، ظهر أولاً فى المدارس السريانية التى انتشرت فى كثير من الأماكن بالمملكة الإسلامية والتى يرجّح أخذ المسلمين عنها من خلال الطب المنتشر فى البلاط الأموى عن طريق « ابن أثال » النصرانى و«عبد الملك بن أبحر الكناني» و« ماسرجويه » الطبيب البصرى فى زمن عمر بن عبد العزيز الذى حكم سنة (٩٩ هـ). ولا يخفى علينا ونحن فى هذا السياق أن الكثير من الأطباء النصارى الذين ظهروا فى بلاط الخلفاء كانوا فى الغالب فلاسفة وأطباء معًا فأدى إلى جعل بعض الدارسين يقول: إن هذه الاتجاهات الثلاثة لنواة الحركة العلمية المتكونة آنئذ كانت تتساند ويعاون بعضها بعضا، ومع أن المذاهب الدينية اعتمدت بكيفية أو بأخرى فى تعاليمها على الفلسفة وتعاليم الكتب والسنة، ومع أن المفسرين والمحدثين والفقهاء كانوا يستعينون بالشعر والأدب على تفهم معانى

القرآن والحديث[٥] ولم يكن هناك عالم متخصص فى هذا العلم أو ذاك؛ لأن التخصص دور يأتى بعد تنظيم البحث وهو ما لم يتوصل إليه فى ذلك العصر؛ فقد كان القرن الأول الهجرى يمثل مرحلة الومضات العفوية الخلاقة. أما القرن الثانى والثالث كلاهما فشهدا التنظيم والتقسيم وتأصيل القواعد والاستدلال منها؛ بينما جاوز القرن الرابع القواعد المجزأة المفرّقة إلى المبادئ الفلسفية الكاملة الشاملة ثم جاء القرن الخامس الذى لجأ إلى الحدس ليلتمس الحق فى لمحة التصوف.أما ما أعقب ذلك فكان النشاط الفكرى على الأكثر تدوينًا وتجميعًا لما كان بغير إضافة جديدة[٦].

ولا شك أن التعليل كان يتدرج مع هذه المراحل، فنظرات العربى فى الجاهلية كانت فى الطبيعة وفى الإنسان لا تربطها رابطة، وتجارب مروية من غير امتحان واعتماد على درس، يعوزها التنظيم، وتفتقر إلى الدقة. أما هو فى عصر صدر الإسلام إلى قبيل الدولة العباسية فإن الفكر العربى صار ينحو فى المسائل المطروقة منحى يتسم بنظر أدق مواكبًا سنن التطور متأثرًا بما كان قد جدّ بسبب نزول القرآن الكريم؛ فنتج عن الرغبة فى فهمه ووعيه ظهور علوم إسلامية مهمة: أولها القراءات القرآنية التى وضعت أصولها فى عهد الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ على طريقة العرض والتلقى، وظلت كذلك إلى أن عرفت عبارة «القراءات السبع» على رأس المائتين [٧]، والقراءات القرآنية علم نقلى لم يعرف التعليل أو الفلسفة أو المنطق؛ لأنه غير عقلى. ويأتى بعدها التفسير القريب من القراءات عن غيره من العلوم، وكان فى مراحله الأولى ـ مراحل نشأة النحو ـ يعتمد على الرواية والنقل، وهو غير عقلى فى عمومه كالقراءات، وكذا البلاغة المرتبطة بالتفسير آنئذ التى لم تكن بعيدة عن هذا الجو الإسلامى العام.فإذا كانت القراءات تقصد ضبط أداء النص القرآنى، والتفسير يهدف إلى فهم معانيه ومعرفة أحكامه، فإن البلاغة بموازاة ذلك تتوخى دراسة أوجه الإعجاز بصورة خاصة[٨].

إن منهج هذه العلوم قد تميز فى أواخر القرن الأول وبداية القرن الثانى بكونه منهج علم أصول الفقه وعلم الكلام.ويضيف علم الأصول « العقل » ولكنه « عقل إسلامى » يستبعد الدارسون أى تأثر له بالعوامل الخارجية وهو ما نعتقده لأن التأثر فى المراحل الأولى كان داخليا يستمد من معين تلك البيئة العربية وما أصله فيها القرآن الكريم من أسس ومرجعية وآفاق فكرية [٩]. أما علم الكلام « فعلم الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية » [١٠]. وهى علوم إسلامية لا تنفصل عن اللغة. ومنه يبدو لنا تصور المناخ الذى تطورت فيه العلة، وهو ـ كما ترى ـ مناخ عربى إسلامى فى الأصل؛ فليس ثمة أدلة دامغة تاريخية ترجح تأثرًا مبكرًا بالتعليل الأرسطى على الرغم من الافتراضات الكثيرة التى تقرّب وقوع هذا التأثر بالأجنبى ولكن ضعفها يكمن فى افتقارها إلى الثبت المادى.

ولا يمكن أن نغفل هنا ما كان للفتح الإسلامى من مزج قوى بين الأمة الفاتحة والأمم المفتوحة «مزج فى الدم ومزج فى النظم الاجتماعية ومزج فى الآراء العقلية ومزج فى العقائد الدينية»[١١]؛ فقد كان هذا الامتزاج قويًّا، كان فيه للموالى وأشباههم أثر فى كل مرافق الحياة، ترتب عنه نزاع قوى فى المسائل الاجتماعية سواء بين الإسلام والديانات الأخرى أم بين اللغة العربية وغيرها من اللغات، وامتد النزاع إلى الآمال والنظم الاجتماعية والسياسية، وبذلك لم تكن الأمة الإسلامية أمة عربية ذات اللغة الواحدة والدين الواحد والخيال الواحد كما كانت عليه فى عهد الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بل كانت جملة أمم وجملة نزعات ولغات متحاربة سجل فيها العرب انتصارًا باهرًا فى اللغة والدين حيث سادت اللغة العربية فى الممالك المفتوحة كلها وصارت لغة السياسة والعلم كما ساد الدين هذه البقاع وقلّ من ظلّ على دينه الأصلى.[١٢] ولنا أن نتصور ما كان لهذا الخضم من تأثير وتأثر فى مجال الفكر وعقلية الفاتح والمفتوح « لقد كان للفرس دين وكان لهم حكمة وكان لهم عقلية وكان للروم دين وعلم وعقلية، وقد أثر هذان العاملان أثرًا كبيرًا فى الأمة الإسلامية» [١٣]؛ لأنه بدت بعض مذاهب الفرس الدينية مصبوغة بالصبغة

الإسلامية. كانت نظرة الشيعة للإمام على وأبنائه هى نظرة آبائهم الأولين من الملوك الساسانيين، وثنوية الفرس كان منبعًا يستقى منه« الرافضة» فى الإسلام؛ فحرك ذلك المعتزلة لدفع حجج الرافضة وأمثالهم[١٤]. ناهيك عن تعاليم (زرادشت) و(مانى) و(مزدك) كانت تظهر من حين لآخر بين المسلمين أواخر الدولتين: الأموية والعباسية بأشكال مختلفة؛ فجادلهم المسلمون ودفعوا حججهم واعتمدوا فى ذلك على اللغة وارتكزوا على الجدل وخاضوا فى التعليل.

كان القرآن الكريم مصدرًا خصبًا للتعليل عندهم لوجود آيات كثيرة فيه تحثّ العقل على التفكير والتدبر والنظر؛ منها قوله عز وجل: ﴿ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٩] وقوله: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾ [يونس: ٣] وقوله: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [النساء: ٨٢] وقوله: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق: ٥] وقوله: ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا ﴾ [ق: ٦]. وقد مثل الحديث الشريف مع القرآن الكريم مصدرًا غير مباشر للتعليل فى البيئة الإسلامية؛ لأن أحاديث كثيرة وردت على شكل قضية شرطية؛ المقدم فيها علة للتالى[١٥]. عن أبى هريرة ـ رضى الله عنه ـ أنّه قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم-: «من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه»[١٦] الأمر الذى جعل بعض الدارسين يقرّ بأن فكرة العلية فى القرآن الكريم وفى الحديث الشريف تمثل بداية اليقظة للعقل الإسلامى[١٧]، ولا نشك فى أن هذا الإقرار يدل على صحة ما نذهب إليه من استبعاد التأثر بالعوامل الخارجية فى المرحلة الأولى من الحياة العقلية الإسلامية على أقل تقدير.

لقد ذكرنا قبل العلوم الإسلامية وهى العلوم التى كان النحو فيها أوثق ما يكون بعلمى الكلام والأصول أى أنها كانت العلوم الثلاثة الأكثر تبادلاً للتأثر والتأثير، إذ ظهر التأثير الكلامى مبكرًا فى النحو، وصار هذا التأثير أشد حين تقدم التعليل فى النحو. يقول الزجاجى: « قال قائل قد ذكرت أن الأفعال عبارة عن

حركات الفاعلين والحركة لا تبقى وقتين، وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها، إن الحركة لا تبقى زمانين وأنه محال قول من قال: فعل دائم، وقد جعلتم أنتم أيضًا الأفعال ثلاثة أقسام؛ فقلتم: فعل ماض وفعل مستقبل وفعل فى الحال؛ فأما الماضى والمستقبل فمعقولان، ولم ينفك فعل الحال من أن يكون فى حيز الماضى أو الاستقبال وإلا رجعتم إلى ما أنكرتموه»[١٨].

أما فى الفقه فقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدى معاصرًا للإمام أبى حنيفة وهو إمام الفقهاء «الذين جعلوا لرأيهم شأنًا فى إصدار الأحكام إلى جانب الكتاب والسنة.»[١٩] قال جلال شمس الدين: بأنه ثانى علماء الكوفة « صاحب القياس الفقهى أحد وسائل التعليل أيضًا وهو أول من أدخل هذا المبحث من الفقه إلى الدرس اللغوى بالكوفة لاستخدامه فى التعليل »[٢٠]. وعاصر سيبويه تلميذيْهِ: أبا يوسف ومحمد. وقد روى أبو جعفر الطبرى أن أبا عمر الجرمى قال: «أنا مذ ثلاثون أفتى الناس قى الفقه من كتاب سيبويه. قال: حدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار فقال: أنا سمعت الجرمى يقول هذا، وأومأ بيديه إلى أذنيه. وذلك أنّ أبا عمر الجرمى كان صاحب حديث فلما علم كتاب سيبويه تفقه فى الحديث إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش »[٢١]، و ذكر ابن جنى أنّ كتب محمد بن الحسن - رحمه الله-«إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة فى أثناء كلامه »[٢٢].

كان ذلك هو الجو العام الذى نشأ فيه النحو، وكان إلى قبيل الدولة العباسية جوًّا تسيطر عليه العلوم الإسلامية إلا أنها كانت علومًا غير متميزة ؛ لأن الثقافة فى تلك المرحلة كانت كتلة واحدة « ممتزجة من تفسير وحديث وفقه وما يلزمها من لغة وشعر»[٢٣]، ولكن هذه العلوم الإسلامية اتجهت مع مستهل القرن الثانى الهجرى إلى تميز بعضها عن بعض فى أوائل العصر العباسى. وقد ذكر أحمد أمين عن

الذهبى أنه فى سنة ١٤٣هـ شرع علماء الإسلام يُدَوِّنُون الحديث والفقه ويضعون المصنّفات، وفيها كثر تدوين العلم وتبويبه ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة[٢٤].

لقد استمر الطابع الدينى فى العصر العباسى ولكن البحث فيه اتخذ شكلاً آخر، ظهرت إلى جانب العلوم الإسلامية فيه علوم دنيوية نواتها الطب فى المدرسة التى أنشأها النساطرة بـ «جنديسابور» وهى المدرسة التى ورثت الطب والفلسفة اليونانيين فى الشرق، وتكونت حولها الدراسة الطبيعية والكيميائية والهيئة والمنطق والإلهيات؛ فصارت الدراسة حينئذ نوعين: دينية حول القرآن والحديث، ودنيوية حول الطب. ولا يخفى ما لكل نوع من مميزات خاصة ومنهج خاص رغم ما لكليهما من تأثير وتأثر.

ولا شك أن عوامل كثيرة سببّت هذا التطور فنتج عنها تنظيم هذه العلوم وتدوينها وتفريعها[٢٥]. كانت الحضارة فى العراق أيام العباسيين أتم منها فى دمشق أيام الأمويين إضافة إلى كثرة المال واكتمال الصنائع ووفرة العلم. ومنها كان الفرس وغيرهم يشكلون الغلبة فى الدولة العباسية وقل أمامهم العنصر العربى. ولما كان لهؤلاء زمام شئون الدولة وهم الذين قطعوا المراحل الأولى للعلم من خلال أممهم وكادوا يصلون إلى آخرها، ومثلهم كان النساطرة وغيرهم فإنهم لما أعطوا الحرية للعلم نهضوا به على ضوء ما كان لهم من مناهج فى أممهم قبل الإسلام.

ولقد مكّن مرور أكثر من قرن على ظهور الإسلام وانتشاره وفتح البلدان من ظهور جيل من أبناء الفرس والروم وغيرهما، هذا الجيل الذى أنشأ باللغة العربية ما كان يكتبه آباؤه بلغتهم ودوّن العلوم العربية على غرار ما كانت تدوّن به العلوم فى غيرها من اللغات. ناهيك أن الحياة الاجتماعية بالعراق مختلفة عما هى عليه بالشام؛ وهذا فى حد ذاته أفرز توجهًا مختلفًا فى البيئتين نتج عنه نظر جديد تمثل فى نظام الرى

باعتبار دجلة والفرات · وُاختلفت الحياة الفكرية ما بين البصرة والكوفة فكانت النتيجة خلافًا فى النحو واللغـة والأدب وغيرها.

ولعل العامل المهم الذى ينبغى ألاّ نغفله هو أن الأمة الإسلامية قد مرت بطور المسائل الجزئية المبعثرة؛ فقادها هذا لزامًا إلى الطور الذى يليه وهو طور التنظيم وتدوين العلوم وتقسيمها وتأصيل القواعد والاستدلال منها · لكن الانتقال بين هذين الطورين شمل العلوم التنقلية من دينية ولغوية وأدبـية ·أما العلوم العقلية من طب ومنطق ورياضة ونحوها فبدأت منظمة فى الأمة الإسلامية لأن الأدوار الأولى السابقة لهذا التنظيم قد قطعت فى أممها من يونان وهند وفرس؛ لذلك نقلت إلى اللغة العربية فى صورتها المرتبة الكاملة ·

ولنا أن نتصور الآن بعد هذا الخضم أن الجو العام الذى نشأت فيه العلوم الإسلامية وتطورت هو الجو الذى نشأ فيه النحو وتطور؛ فعرف فيه التعليل تدرّجًا بما جدّ فيه من معطياتَ هذه البيئة الإسلامية وخصائص مناطقها المتنوعة وطبيعة علومها التى تمحورت حول القرآن الكريم. فقد أمدت القراءات النحو بالنقل والاعتماد على الرواية وأمده علما أصول الفقه والكلام بالطابع العقلى الذى جعل العقل فيه لا يتوقف عند ظواهر اللغة بالوصف المباشر وإنما يتعداه إلى التفسير 'لعقلى الموصل إلى القوانين المطردة التى يرونها فيما وراء الاستعمال اللغوى [٢٦].

وإذا كانت القراءات قد اعتمدت على النقل، والكلام اعتمد على العقل؛ فإن أصول الفقه جمع ما بين النقل والعقل . وما دامت صلة النحو قوية بهذه العلوم فإن منهجه لم يكن نقلاً محضًا ولا عقلًا محضًا[٢٧]·ويبدو هنا كيف كان التعليل بالنحو قبل ترجمة حنين بن إسحاق[٢٨] نابعًا من داخل البيئة الإسلامية لأنها كانت مفعمة بالطابع الإسلامى، وإن كانت هنالك افتراضات فمفتقرة إلى الدليل المادى· وسنعرض إلى ذلك لاحقًا على أية حال. ولكن هل يحق لنا أن نتساءل عما تركته هذه العلوم الإسلامية من بصمات فى التعليل النحوى ؟

٢ ـ العلة وعلاقتها بالمذاهب والنحو

أ ـ تأثير أصول الفقه :

يتّضح تأثير أصول الفقه فى المصطلحات النحوية التى استمدوا بعضها من القرآن الكريم كالنسخ من قوله تعالى ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ ﴾ [البقرة: ١٠٦]. والقياس فى الإعراب أوفى مسائل العلل هو نفسه القياس فى أصول الفقه لأن نشأته سبقت نشأة النحو حيث دلّت مؤلفات عديدة لأصول الفقه على أنّ هذا العلم بدأ فى عهد الصحابة [٢٩] فعرفت يومئذ طرق الاستنتاج الفقهية والمناهج المتبعة لاستنتاج الأحكام الشرعية كما تدل على الاستنباط فى عهد التابعين لكثرة الحوادث والعكوف على الفتوى. وازدادت المناهج تميّزًا فى عهد الأئمة المجتهدين إلى أن جاء الإمام الشافعى فوجد أمامه ثروة فقهية كبيرة خلّفها صحابة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأكابر التابعين ومن سبقهم، فعمل على تدوين القواعد التى ارتكزت عليها وهى التى عرفت بأصول الفقه[٣٠].

أما نشأة النحو فقد اتفقت أغلب الروايات على إسناد نشأته[٣١] إلى أبى الأسود الدؤلى وكان الحافز إلى هذه النشأة دينيًّا بضبط المصحف بالشكل ثم عرفت الفترة الممتدة بين أبى الأسود والخليل بن أحمد أوليات الدراسة النحوية [٣٢] بعد جمع المتن اللغوى ليشرع الدارسون اللغويون (النحويون) فى استقرائها واستنباط الأسس والنظريات التى تقوم عليها، وكان أشهر نحاة هذه الفترة بدءًا بأبى الأسود الدؤلى: يحيى بن يعمر، عنبسة الفيل وميمون الأقرن وعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى الذى مد القياس وعلل فى النحو وقيل فيه: هو والنحو سواء ثم عيسى بن عمرو الثقفى المولع بالغريب فى النحو ثم القارئ النحوى اللغوى أبو عمرو بن العلاء.

ونحن نرى أن هذه الفترة الممتدة بين الرجلين العلمين قد استفادت من طرق الاستنتاج الفقهية ومناهج استنباط الأحكام الشرعية التى عرفها الخلفاء ومن عاصرهم أيضًا من الصحابة وأن هذا الاستنباط قد اتسع فى عهد التابعين ومن جاء

بعدهم[٣٣] واستفاد منه الدرس النحوى بخاصة منذ بداية عصر التدوين المتميز بظهور العلوم الإسلامية والمدارس النحوية كذلك وهذا سيترك تأثيره الأعمق لا محالة فى الدرس النحوى وأصوله لاحقًا.

فإذا كان نشوء النحو المرتبط بأبى الأسود قد اتسم بالبساطة وخلا من التعمق والاستقصاء فإنه شهد علامات التدقيق فى الإرهاصات السابقة لتشكل المنهج البصرى على يد الأعلام السالفى الذكر: عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ثم تلميذيه عيسى بن عمرو الثقفى وأبى عمرو بن العلاء ثم تحدد منهج المدرسة بوضوح على يد الخليل بن أحمد الفراهيدى شيخ هذه المدرسة التى منحت للقياس الأسبقية على السماع وتشددت فيه وهو ما يبدو للدارس فى تضاعيف (الكتاب)، ولا شك فى أنها مدرسة استفادت من المناخ العلمى الرائج من المباحث الفقهية والكلامية وتعاملت مع مفاهيم الأصول النحوية وهو ما يمكن أن يقال على المدرسة الكوفية التى بنت منهج مدرستها للغة على السماع أو الأخذ عن الأعراب والتركيز على المغالاة فى الاهتمام بالشواذ اللغوية والنحوية وما تبع ذلك من مدارس احتد الجدل اللغوى فيما بينها فسبب المعاضلة والجنوح إلى إثبات المقدرة العقلية بين عدد غير قليل من علماء منهجى المصرين: البصرة والكوفة، وذلك فى كنف التنامى التعليلى الذى تعقّد مع مرور الوقت وتطور بفعل ما ثقفه هؤلاء العلماء من المعرفة السائدة؛ غير أن القرن الرابع الهجرى وما تلاه هو الذى شهد التأليف فى أصول النحو التى كانت أفكاره مستخدمة بين العلماء السابقين وماثلة فى أذهانهم؛ هذا القرن الذى يعدّ من أزهى عصور الابتكار فى تأليف النحو واللغة لأن اتساع العمران فى عهد الدولة الإسلامية الكبرى التى كان مركزها بغداد خلق تطورًا فى الحياة العملية؛ فنشطت لذلك الدراسة اللغوية وتوجت حركة التأليف فى النحو بابتكار علم أصوله على يد أبى بكر بن السراج فى كتابه أصول النحو« الكبير والصغير» وأبى القاسم الزجاجى فى كتابه «الإيضاح فى علل النحو» وهو كتاب نظرى موجز فى العلل، وأبى على الفارسى الذى يبدو له التعليل فى الصرف

والنحو ويظهر ذلك فى بعض كتبه مثل «الإيضاح العضدي» و«التكملة» و« كتاب الحجة فى تعليل القراءات السبع » وهذا الأخير ركز فيه على توجيه القراءات السبعة من الوجهة النحوية وهو يؤثر الوضوح فيها جميعًا ويبعد عن الإلغاز والتعمية. وأبى الحسن محمد بن عبد الله (المعروف بالوراق) فى كتابه «العلل فى النحو» أقام فيه تفصيل المسائل وتعليلها على كتاب سيبويه وهو كتاب يعكس المستوى الفكرى الذى بلغه العقل العربى فى المعرفة الإنسانية بعامة وفى النحو العربى على وجه الخصوص. وتلميذا أبى على الفارسى: ابن جنى وعبد القاهر الجرجانى فللأول كتاب الخصائص وللثانى كتابه «العوامل المائة»[٣٤] وابن الأنبارى (كمال الدين أبو البركات) الذى تميزت مؤلفاته بالتعليل والقياس والتعمق فى الجدل والأدلة، ومن مؤلفاته: «لمع الأدلة، والإغراب فى جدل الإعراب، والإنصاف فى مسائل الخلاف، وأسرار العربية»، والعكبرى (أبوالبقاء عبد الله بن الحسين) فى كتابه«اللباب فى علل البناء والإعراب» وهو من أكثر الكتب المعللة فى الأحكام النحوية.وجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسى فى كتابه «شرح التسهيل ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) الذى ساق فيها آراءه بالنظر إلى النحاة السابقين وبالاعتماد على الموازنة بين الآراء وكان فى ذلك ينتقى أقواها حجة فإن لم يقنع برأى منها يضع رأيه المبنى على الدليل والبرهان معززًا بالأسباب والعلل فى دقة ووضوح وأمانة وإفصاح واستيفاء الغرض[٣٥].ثم جاء بعد ذلك السيوطى ليطل علينا بمؤلفه «الاقتراح فى علم أصول النحو» لكنه كتاب فى طرائق التفكير النحوى ولا يعكس المعنى اللغوى لأصول النحو مثلما هو فى كتاب ابن السراج مثلًا الذى سبقه فيه وسبقه إلى ذلك ابن جنى أيضًا فيما بسطه من أبواب بالخصائص يبرز فيه محاولات النحويين واللغويين فى هذا الفن (باب فى مقاييس العربية – باب فى تخصيص العلل- باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوّزة ـ..إلخ)[٣٦]. إن ذلك كله يبين أن جميع الكتب النحوية التى اهتمت بالقياس والتفريع وإبراز العلل هى مؤلفات كتبها أصحابها بعد الأئمة الأربعة [٣٧] الذين وضعوا علم أصول الفقه

وأسسوا قواعده. ولما ظهر بجلاء أن علم أصول الفقه قد سبق النحو وأصوله فإنه تأكد تأثير الأول فى الثانى بخاصة حين يدرك الباحث أن أوائل الدارسين النحويين كانوا من القراء فى المصرين معًا: البصرة والكوفة [٣٨]. وممن اهتم بالنحو ومدارسة القرآن الكريم: الرؤاسى، قطرب المستنير المعتزلى، والأخفش سعيد بن مسعدة المعتزلى، والمبرد، ونفطويه، والنحاس، ودُرُسْتويه، وأبى على الفارسى، وعبد القاهر الجرجانى، وابن فارس، والزمخشرى، وابن الأنبارى أبو البركات، وأبو البقاء العكبرى، وابن الحاجب، والسيوطى.. وغيرهم[٣٩].

وقد ذكر هذا الأخير (السيوطى) أن البحث اللغوى عند العرب لم يكن من الدراسات المبكرة لأنهم اهتموا بالعلوم الشرعية أولا ولمّا فرغوا منها أو كادوا اتجهوا إلى العلوم الأخرى إذ قال ـ« إنه منذ منتصف القرن الثانى الهجرى بدأ علماء المسلمين يسجّلون الحديث النبوى ويؤلّفون فى الفقه الإسلامى والتفسير القرآنى وبعد أن تم تدوين هذه العلوم اتّجه العلماء وجهة أخرى نحو تسجيل العلوم غير الشرعية ومن بينها اللغة والنحو »[٤٠]. ولهذا رأى أحمد أمين: أن عمل علماء اللغة فى ذلك العصر لم يكن إلا نقل ما يسمعون من العرب مشافهة ثم يقيدونه بالكتابة؛ لذا كان أكثر اللغة قد كتب فى العصر العباسى الأول لا قبله[٤١].

ومن النصوص الدالة على تأثر النحاة بأصول الفقه فى تصنيف مؤلفاتهم ما ذكره أبو القاسم الزجاجى مقارنا بين الإعراب والفقه فى الاطراد مبينًا أن الشىء له أصل يلزمه مجتمع عليه ونحو يُطّرد فيه ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه فلا يكون ذلك ناقضًا للباب[٤٢] فاذا كان النحاة قد أجمعوا أن الأصل فى الأسماء أن تكون معربة وبأن أصل البناء للحروف والأفعال مع أن بعض النحاة رأوا أن الأفعال مستحقة فى الأصل للإعراب مع إجماعهم فى استحقاق الأسماء للإعراب؛ بيد أننا نجد كثيرًا من الأسماء غير معرب لعلل فيها ومع ذلك لا تخرج عن أن تكون من الأسماء. وذلك موجود فى سائر العلوم حتى فى علوم الديانات؛ كما يقال فى

الإطلاق: الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها؛ فكذلك حكم الإعراب عَرَضَ فى بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفًا وذلك فى تثنية الأفعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب فى المستقبل وذلك فى خمسة أمثلة من الفعل هى:« يَفْعَلاَنِ وتَفْعَلانِ ويَفعلُونَ وتفعلُونَ وتفعلين، أما حذفها فعلامة الجزم والنصب»[٤٣]: فالأصل فى الإعراب فيها أنه حركة ولكنه قد خرج عن هذا الاطراد فكان حرفا؛ فالخروج عن الأصل ليس فى النحو فقط وإنما هو موجود فى العلوم كلها حتى العلوم الدينية؛ فقياس التعليل هنا على حد قياس التعليل فى أصول الفقه. ومن المؤلفات المتأثرة بالتعليل فى أصول الفقه كتاب ابن الأنبارى (الإنصاف فى مسائل الخلاف) الذى صنّفه على غرار كتب الأصول لأنه قال فى مقدمته:«...وبعد؛ فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين المشتغلين علىَّ بعلم العربية بالمدرسة النظامية ـ عَمّر الله مبانيها ! ورحم الله بانيها ! ـ سألونى أن ألخّص لهم كتابًا لطيفًا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويى البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة» [٤٤]، ثم يذكر فى مقدمة كتابه (لمع الأدلة) أن علم الجدل فى النحو وعلم أصول النحو يعرف بهما القياس وتركيبه وأقسامه: من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد؛ بحث ذلك على حد أصول الفقه؛ فكان التناسب بينهما واضحًا لأن النحو معقول من منقول كما أتى الفقه معقولاً من منقول[٤٥].

وقد ألف السيوطى كتابه:« الأشباه والنظائر » وهو يقصد أن يسلك بالعربية سبيل الفقه فى الذى صنفه المتأخرون فيه من كتب الأشباه والنظائر[٤٦]، ونحن نجده يقارن بين عمل اللغوى والنحوى وعمل المحدث والفقيه وذلك فيما أورده عن اللطيف البغدادى فى شرح الخطب النباتية: «اعلم أن اللغوى شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه.أما النحوى فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوى ويقيس عليه ومثالهما المحدُث والفقيه؛ فشأن المحدث نقل الحديث برمُته ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأشباه الأمثال.» [٤٧]

وإذا كان حفظ القرآن الكريم من عمل الدولة وواجبها فإن العلماء قد تكفلوا به لأنه من أعمالهم ويدخل فى تخصصهم. إنهم حفظوا القرآن الكريم عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وجمعوه وكتبوه ووحَّدوا نصه وأعربوه وأعجموه، ولم يقفوا عند هذا الحد من الحفظ والتوحيد والضبط بل سعوا لدراسته وفقه منهجه؛ لذلك انقسموا طوائف اتجهت كل منها فى دراسته اتجاهًا: واحدة ركزت على تصحيح متن القرآن عن طريق الرواية وهم القراء. وثانية درست ما تضمنه من الأحكام؛ وقد قام به الفقهاء.وثالثة ركزت على الوجهة اللغوية وراحت تعنى بإعراب نصوصه معتمدة على رواة اللغة ثم توسعت فى دراسة علل التأليف وعلل الإعراب؛ وهى طائفة النحاة الذين يعرفون أيضًا بالدارسين اللغويين.(٤٨)

ولما كان أوائل الدارسين النحاة من القراء أو ممن اهتموا بالدراسات القرآنية كعبد الله بن أبى إسحاق وعيسى بن عمر الثقفى وأبى عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد الفراهيدى من البصرة، وعلى بن حمزة الكسائى ويحيى بن زياد الفراء فإنه إقرار آخر لحقيقة تأثر النحاة بأصول الفقه باعتبار النحو وليد التفكير فى القرآن لأن هؤلاء لم يفكروا منذ البدء فى دراسة علم يبحث عن علل التأليف ولكنهم توصلوا إلى ذلك بعد أن نضجت الفكرة لديهم وهم يقومون بعملهم القرآني(٤٩). ونحصر جوانب التأثير فى موقفين:

الأول: استعارة مصطلحات كثيرة للإعراب من بعض المصطلحات الفقهية مثل الوارد فى تفريعات القياس: (قياس الطرد وقياس الشبه وقياس العلة) وما أخذ من الفقه كذلك كاستصحاب الحال، والقياس بإلغاء الفارق والاستحسان وتقسيم الحكم النحوى إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز، وهى الأقسام نفسها المعتمدة فى أقسام التكليف الشرعى: الواجب والمحظور والمندوب والمكروه والمباح وفى تعريفهم لأصول النحو كذلك(٥٠)، وغيرها من المصطلحات التى سنقتصر على بعضها ونبسطه فى غير هذا السياق لاحقًا مدركين أن استيفاءه كله والإلمام به جميعا مما لا يسعه هذا المقام البحثى لسعته وتعقده.

والثانى: القياس والتعليل. ولكن الدارسين اختلفوا فى نضج فكرة التعليل والقياس عند دارسى النحو الأوائل لأن بعضهم يرى النحو حتى نهاية (١٥٣هـ) وهى سنة وفاة أبى عمرو بن العلاء تقريبًا [٥١] وهو من نحاة الطبقة الرابعة [٥٢] - قلت - يرى بعضهم النحو لم يتجاوز بعد طور التكوين والنشوء ولكنه يقرّ بأن فكرة التعليل والقياس قد اختمرت بينهم [٥٣] لأن النحو قبل الخليل بن أحمد كان يدرس فى ظل القرآن، ولكنه استقل فى عهده عن الدراسات القرآنية وصار يطلب لذاته من أجل التمكن من أساليب العرب. وهكذا صار لاستنباط القواعد والأسس التى تبنى عليها[٥٤]. ونريد أن نذكر بعض المصطلحات[٥٥] التى نقلها النحاة من علماء الأصول- بالدرجة الأولى- من الذين سبق تحديد أصولهم بدءًا من القرن الأول الهجرى كدليل على هذا التأثر لأن التأليف فى أصول النحو تأخر إلى بداية القرن الرابع الهجرى بظهور (أصول النحو الكبير والصغير) لابن السراج والفصول المبسوطة فيها من ابن جنى فى كتابه (الخصائص) لتمتد إلى ابن الأنبارى فى رسالتيه (لمع الأدلة والإغراب فى جدل الإعراب) إلى السيوطى الذى جمع من سابقيه مادة علمية مفيدة تتعلق بهذا الموضوع فى كتابه (الاقتراح فى علم أصول النحو). ومن الأمثلة التى أردناها على سبيل التمثيل والتقريب والإثبات نقلاً واستعمالاً ما يلى:

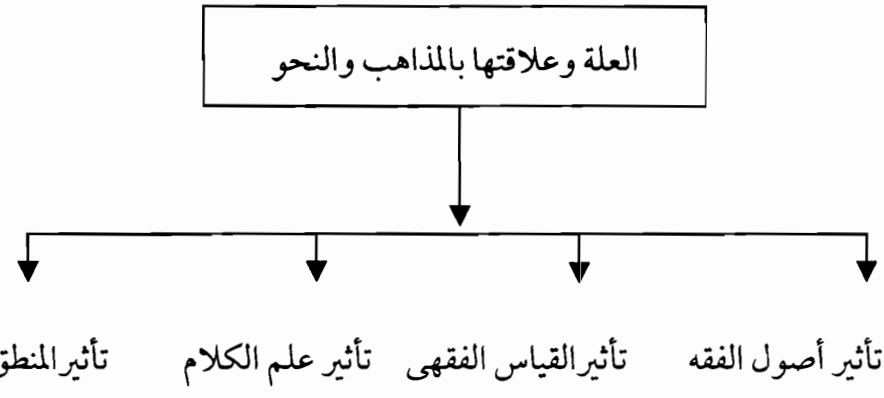

العلة: فى الفقه مقتضى خارجى للفعل. الوصف الذى قبل الحكم علة وسبب لنشوئه نحو قوله تعالى:﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ﴾ [البقرة ٢٢٢] وقوله: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] وقوله ﷺ :"من أحيا أرضا فهى له": فهذه أحكام ذكرت بعد أوصاف كاعتزال النساء عقيب المحيض وقطع السارق عقيب السرقة وملك الأرض بعد الإحياء. هذا يفيد أن الوصف الذى قبل الحكم علة وسبب لثبوته: الفاء للتعقيب تفيد تعقيب الحكم الوصف وأنه سببه. والحكم رُتّب على الوصف بصيغة الجزاء كما فى قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق: ٢]، وذكر الحكم جوابا للسؤال معناه أن السؤال المذكور أو مضمونه علة الجواب كقول الرسولﷺ فى أعرابى واقع أهله فى رمضان: "أعتق رقبة " لأنه فى معنى: حيث واقعتَ أهلَك فأعتقْ رقبةً.(٥٦)

وإذا كان القياس فى الفقه أداة فى النصوص الدينية بها يطور العقل الإنسانى دلالة هذه النصوص لتوائم متغيرات الزمان والمكان فى مجال الأحكام الشرعية فإنه فى النحو أداة تنظيمية تحول الكلام إلى لغة وتجعل التعدد والتغاير منظمًا ومرتبًا ومؤتلفًا كأن ترجع الفرع أصلاً وتقيس عليه بعد أن قست على الأصل وهذا مثل قياس الصفة (اسم الفاعل) فى العمل على(الفعل)، قال محمد درويش: (الكامل)

الفاتحون علىَّ سطوحَ منازلِى ** لم يفتحُوا إلا رعودَ زلازلِى

فاسم الفاعل (الفاتحون) وصف يدل على الفعل ومن قام به؛ لذا اقتضى أثرًا إعرابيًّا فى الاسم (سطوح) الفضلة؛ فأنت ترى كيف قيس على الفعل (فتح) فى العمل.

لقد تميز طابع التعليل اللغوى عند الخليل وسيبويه - فى الكتاب – بالرسوخ والتوظيف الملحوظ المبنى على خلفية مؤسسة على تصور شامل للعلة التى لا يخلو بناؤها عند الخليل من الإحكام والانسجام المدقق الأهداف والغايات، وهو لم

يجانب بها سمة البحث العلمى الأصيل بملاحظة الظواهر اللغوية فتصنيفها فاستظهار الضوابط الجامعة المطردة ثم صوغ القاعدة:

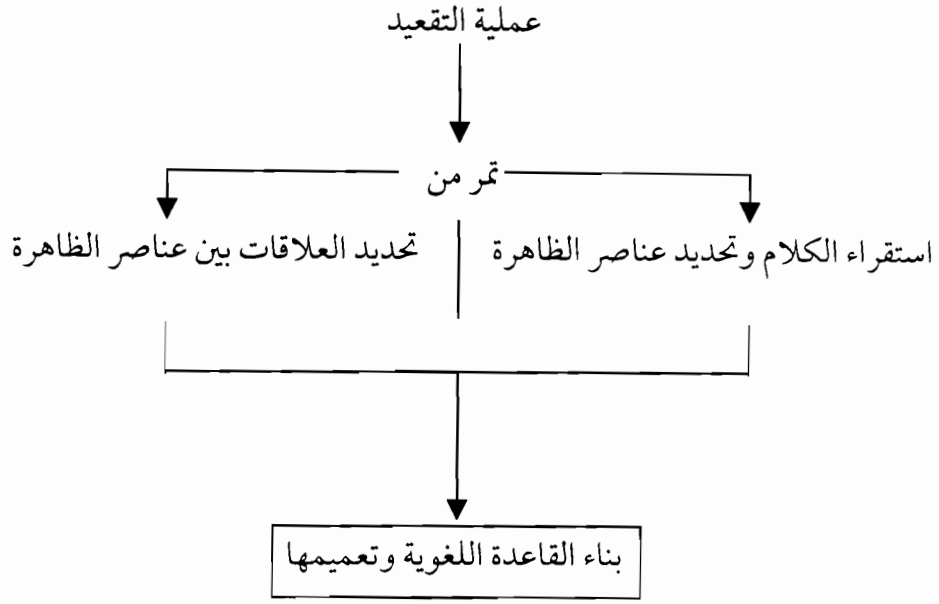

وهو العالم الموسوعى المتكلم، وهذا يعطى صورة عن مسألة التأثير والتأثر بين مناهج البحث عنده فى العلوم وعند غيره من علماء النحو والفقهاء والمتكلمين الموسوعيين كالمبرد، وابن السراج، والزجاجى، وأبى على الفارسى، والوراق، وابن جنى، والزمخشرى، وابن الأنبارى أبو البركات، وغيرهم.

غير أن التعليل تميز فى البدء بالطابع الفطرى وهو ما نقف عليه فى جواب الخليل نفسه حين سئل عن العلل التى يعتل بها: أمن العرب أم من اختراعه؟ فرد بأن العرب نطقوا اللغة بسليقتهم وطبعهم وقد حذقوا مواقع كلامهم ومثلت علله فى عقولهم، أما هو فاعتل بما عنده أنه علة فإن أصاب فهو الغاية الملتمسة وإن تهيأ لغيره علل ارتآها فيما علله من النحو قد تكون أليق؛ فليفعل[٥٧]. واتسم التعليل كذلك بالسمة العقلية التى عكست البيئة الثقافية العربية والإسلامية ومنا خ التوجه العقلى المعتمد من علماء الأصول فى علمى الفقه والكلام من طريق أتباع أبى

حنيفة المجتهدين وهو الواضع فى النظر اللغوى التعليلى الاجتهادى عند الخليل فى تضاعيف(الكتاب).ومن جاء بعده ممن يعمل رأيه.وقد شمل هذا النزوع مستويات الدرس اللغوى الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

وهذا أستاذ الخليل: عيسى بن عمرو الثقفى (ت ١٤٩هـ) يوظف التأويل العقلى فى قول العرب: «أدخلوا الأولُ فالأولُ» (الأول فالأول) مرفوعتان بلا عامل يقتضى الرفع؛ لأن الفعل (دخل) اختص بالضمير الجمعى؛ لذا لا بد من عامل يقتضى هذا الأثر الإعرابى: الرفع. وهكذا يضمّن عيسى بنُ عمرو الفعلَ (ادخلوا) معنى الفعل (فليدخل) وهذا ما أخبرنا به سيبويه بقوله: «وكان عيسى يقول: ادخلوا الأولُ فالأولُ على لأن معناه ليدخل فحمله على المعنى»[٥٨].ونلاحظ جنوحًا واضحًا إلى التعليل وطلب العلة أو العامل واعتماد التخريج العقلى الذى يمكن من المناسبة للقوانين والقواعد المطردة وبمصطلح واضح هو: الحمل على المعنى.ويمكن إبراز مراحل نظره العقلى كما يلى:

- تحديد الظاهرة اللغوية: أدخلوا الأولُ فالأولُ.
- استقراء الكلام أو التصور النظرى: إلزامية توفر عامل يرفع (الأولُ فالأولُ).
- تحديد التعليل العقلى: فليدخل الأولُ فالأولُ ليستقيم التركيب المقول مع القاعدة.
-المصطلح الموظف: حمل كذا على معنى كذا.

ولا يتسع المجال للخوض فى التفاصيل أكثر بالمستوى الصوتى والصرفى والدلالى لضيق المقام، ولكن العينات المبسوطة نراها محفزة على طلب هذه الظاهرة فى شمولها ومدلولاتها لمن رام الاستقصاء بخاصة فى الكتاب لسيبويه وكتب الأصول بعامة[٥٩].

الاستحسان فى الفقه: أن يعدل المجتهد عن أن يحكم فى المسألة بمثل ما حكم به فى نظائرها لوجه أقوى يقتضى العدول عن الأول»[٦٠]. وقد أثر علم أصول الفقه

بهذا المصطلح فى علم أصول النحو، وجاء استخدامه من ابن جنى الذى خصص له بابا (باب فى الاستحسان)[٦١]. وهو من أنواع الاستدلال علته غير مستحكمة ولكنه نوع من الاتساع والتصرف كتركك الأخف إلى الأثقل دون ضرورة كقلب الياء واوا فى الفتوى والتقوى من غير علة قوية لأنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة لكنهم لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما لأنهما يشتركان فى أمور كثيرة نحو: حسَن: حِسَان، وهو كجَبَل وجِبَال وغَفُورٌ وغُفُر، مثل: عَمُود وعُمُدٌ[٦٢]. وهو مختلف فيه حسب ابن الأنبارى فذكر أن بعضهم حده قائلاً: «ترك قياس الأصول لدليل، ومنهم من قال: هو تخصيص العلة» فمثال ترك قياس الأصول من ذهب إلى رفع الفعل المضارع لخلوه من العوامل الناصبة والجازمة. ومنهم من رأى ارتفاعه بالزائد فى أوله الذى هو كذلك مخالف لقياس الأصول.لأن الزائد فى الفعل المضارع جزء منه ولما كانت الزوائد الأربع جزءًا منه؛ لأن الأصول تدل على أن العمل لا بد أن يكون عير المعمول ولا جزءًا منه. وحين حده آخرون بقولهم: «ما يستحسنه الإنسان من غير دليل » قال ابن الأنبارى: «ليس عليه تعويل »[٦٣]، وحدّه الجرجانى على بن محمد بقوله: هو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس »[٦٤].

المسند: عند المحدّثين حديث مرفوع من صحابى بسند ظاهره الاتصال، وهو عند علماء الحديث ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن الرسول ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم.ففيه إذن نسبة. والمسند عنصر لغوى لا يستغنى عن المسند إليه، ليس للمتكلم منه بدّ لقول سيبويه: « وهما مما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدًّا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك: عبد الله أخوك: وهذا أخوك » ذكر هذا فى باب: (هذا باب المسند والمسند إليه): بأنهما لا ينفك أحدهما عن الآخر[٦٥] من حيث النسبة إلى بعضهما البعض وضم كل منهما للآخر لتتحقق الفائدة التى يحسن السكوت عليها بين المتكلم والمخاطب؛ لذا إذا كان المسنَد - كما ذهب إليه السيرافى (ت٣٦٨هـ)- هو

الحديث فإن المسند إليه هو المحدَّثُ عنه كقولنا فى الحديث الذى يحدّث به عن الرسول ﷺ: هذا الحديث مسند إلى رسول الله ﷺ؛ فالحديث مسند، ورسول الله ﷺ مسند إليه.وقد بسط أوجه المسند والمسند إليه فى أربعة، ولم يفرق فى الوجه الرابع بين منزلة ارتباط المسند بالمسند إليه وعلاقة المضاف بالمضاف إليه من حيث المضاف هو الأول والمضاف إليه هو الثانى.وبأن معنى الإضافة والإسناد واحد تدليلاً على حاجة كل منهما إلى الآخر؛ فإتيان الأول يعوزه الثانى لأنه به يتمّ [٦٦]. ووظفه ابن الأنبارى كما أشرنا قبل، وطبقه فى الأمثلة النحوية واللغوية فى فصل (الاعتراض على الاستدلال بالنقل) الذى يقع بالاعتراض على الإسناد بالمطالبة بإثباته وذلك بإسناده أو إحالته على الكتب المعتمدة من علماء اللغة. وكذلك فى الفصل الثانى عشر من كتابه: الإغراب فى جدل الإعراب (فى ترجيح الأدلة) واصفًا لا معرفًا أو حادًّا [٦٧]. وقد تعارف النحاة على تسمية الحكم الذى يراد إسناده إلى المحكوم عليه مسندًا؛ فالمسند فى الجملة الفعلية ما كان دالا على التجدد أى أن يكون فعلاً. أما المسند فى الاسمية فالدال على الثبات والدوام بالنسبة للمسند إليه أى أن يكون اسمًا. [٦٨] وهذا يحيلنا إلى مصطلح آخر يرتبط بالمسند هو:

الإسناد: عند علماء الحديث: قول المحدث حدثنا فلان عن فلان عن رسول الله ﷺ، وهو من مصطلحات علم الحديث التى استعملها علماء أصول النحو كابن الأنبارى مثلما ذكرنا قبل قليل وظف رصيده الفقهى والكلامى فى مسائل الدرس اللغوى بأصول النحو مستخدمًا مثلاً هذا المصطلح المعروف بالأصالة لدى المحدثين فى وجوه الاعتراض على الإسناد وكذلك فى (ترجيح الأدلة) دون أن يجد لنا هذا المصطلح [٦٩].

الشاهد: قول عربى لقائل يوثق بعربيته، يورد للاحتجاج والاستدلال به على رأى أو قول. وقد اعتمد بوفرة فى كتب النحو موزعًا بين القرآن الكريم والقراءات والشعر العربى والحديث الشريف والأقوال السائرة، هو يختلف عن المثل لأن الأخير للتمثيل به على قاعدة نحوية أو على حقيقة هذه القاعدة، وليس للتدليل على صحتها والبرهنة على سلامتها؛ لذا قال ابن يعيش عند الاستشهاد بالبيت:

قُدَرٌ أَحَلّكَ ذَا الْمُجَازِ وَقدْ أَرَى ** وَأَبِىّ مَالَكَ ذُو الْمُجَازِ بِدَارِ [٧٠]

«والشاهد فيه قوله: و"أبى" بياء مدغمة على إعادة اللام المحذوفة.ولا حجة فى ذلك لاحتمال أن يكون أراد جمع السلامة؛ لأنهم يقولون: أب أبون، وأخ أخونـ كما قال:

فَلَمَّا تَبَـيّنَ أَصْـــوَاتَـــنَا ** بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَـنَا بالأَبِينَا [٧١]

النسخ: أخذه النحاة من علماء أصول الفقه وهو مستمد من القرآن الكريم: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وهو فى اللغة يدور عند اللغويين بين عدة معان: النقل والإبطال والإزالة. نقله النحاة عنهم لأنهم رأوا تطابقا فى المعنيين الفقهى والنحوى، وقد عرفه علماء الأصول شرعا بقولهم: «الخطاب الدال على ارتفاع حكم ثابت بخطاب متقدم مع تراخيه عنه»[٧٢] أو « رفع حكم شرعى بدليل شرعى متأخر »[٧٣] وروى أن المسلمين كانوا أول أمرهم يتوجهون فى صلاتهم إلى بيت المقدس ثم أمروا بالتوجه إلى المسجد الحرام [٧٤] قال عز وجل: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ثم قال سبحانه: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٤٤]. أخذ النحاة -إذن- مصطلح النسخ وأطلقوه على ما يغير الحركة الإعرابية فى أركان الإسناد فى الجملة الاسمية مثلا فسموا (كان وأخواتها، وإن وأخواتها) نواسخ؛ فحكم المبتدأ كما ترى فى جملة (العلمُ نافع) الرفع، ولكن بدخول (إنّ) أو أحد أخواتها غيّر هذا الحكم الأول ونسخه؛ لأنه عنصر لغوى اقتضى فى الاستعمال المطرد عند العربى نصب المسند إليه وإبقاء المسند على أصله، ومنه يكون تحليل الجملة:

إنّ: حرف مشبه بالفعل للتوكيد.

العلمَ: مبتدأ أخذ الفتحة اقتضاء لـ إنّ وهو مسند إليه.

نافعٌ: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة.وهو مسند.

وبدخول العنصر اللغوى (كان) المشير إلى الزمن الماضى فى التركيب: (كان الأمنُ شائعًا) ترتب عليه نسخ حكم الخبر (المسند)، ومنه يكون تحليل الجملة:

كان: عنصر إشارة إلى الزمن.

الأمنُ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو (مسند إليه مرفوع).

شائعًا: خبر أخذ الفتحة لاقتضاء كان ذلك، وهو(مسند أخذ الفتحة.) قياسا على ما جاء فى الاستعمال العربى.

التعليق: أخذ النحاة هذا المعنى الاصطلاحى فى باب أفعال القلوب فالعامل يكون موجودًا إلا أنه لا يؤثر فى معموله كالذى يبطل عمل ظن وأخواتها فى اللفظ دون التقدير لاعتراض ما له صدر الكلام بينهما وبين معموليها مثل«علمتُ لَسَليمٌ فاضلٌ» فكان النصب من حق (سليم فاضل) لكن العامل ملغى فى اللفظ عامل فى المحل، فهو عامل لا عامل بين بين، وهو مأخوذ من الفقه، أخذه الفقهاء من قوله تعالى: ﴿فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩].

الكناية: عند نحاة الكوفة؛ فالمكنيات عندهم مرادف للضمائر. قال ابن يعيش: لا فرق بين المضمر والمكنى؛ فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ، والمضمرات نوع من المكنيات عند البصريين [٧٥].أخذه النحاة من الفقهاء الذين استعملوه فى الفقه مقابل الصريح الذى ينكشف المراد منه فى نفسه لفظًا مستعملًا. فقولك: زيدًا شكرتُه:

زيدًا: منصوب بالفعل المتأخر عند الكسائى والفراء والفعل المذكور متعد إلى زيد وإلى ضميره؛ لأن الضمير فى المعنى هو الظاهر. فلا يغير تقديم المفعول لغرض بلاغى شيئًا فـ (زيدًا) هو المفعول وليس الضمير المتصل بالفعل سوى كناية عنه وإشارة إليه لا غير [٧٦].

استصحاب الحال: مصطلح فقهى هو: «أن يكون الحكم ثابتًا فى حالة من الحالات ثم تتغير الحالة فيستصحب الإنسان ذاك الحكم بعينه مع الحالة المتغيرة ويقول من ادعى تغير الحكم فعليه إقامة الدليل »[٧٧] وقيل: « ما ثبت فى الزمن الماضى فلأصل بقاؤه فى الزمن المستقبل، مأخوذ من المصاحبة وهو بقاء ذلك لأمر ما، ما لم يوجد ما يغيره؛ فيقال: الحكم الفلانى قد كان فيما مضى ولم يظن عدمه فهو مظنون البقاء، قال الخوارزمى: هو آخر مدار الفتوى فإن المفتى إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها من الكتاب ثم فى القياس فإن لم يجده فيأخذ حكمها من استصحاب الحال فى النفى لإثبات، فإن كان التردد فى زواله فلأصل بقاؤه وإن كان التردد فى ثبوته فالأصل عدم ثبوته » [٧٨] استخدمه ابن جنى فأشار إلى مفهومه لا غير فى (باب قى إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول) وضرب لذلك مثلا بـ (أو) التى هى لأحد شيئين فى الأصل أين كانت وكيف تصرفت.ولكن الفراء نقلها عن هذا الأصل وذكر بأنها قد تدل على معنى (بل) مستندا إلى قول ذى الرمة:

بَدَتْ مِثلَ قَرْن الشمْسِ فى رونقِ الضُّحى ** وصورتها أو أنت فى العينِ أملحُ

قال: معناه: بل أنت فى العين أملح[٧٩]. ثم استخدمه ابن الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) استخدامًا اصطلاحيًّا فعرفه بقوله: « المراد به استصحاب حال الأصل فى الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل فى الأفعال وهو البناء حتى يوجد فى الأسماء ما يوجب البناء ويوجد فى الأفعال ما يوجب الإعراب» ثم يقول: «وما يوجب البناء فى الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف فى نحو (الذى) وتضمن معنى الحرف فى نحو (كيف)، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم فى نحو يذهب ويكتب ويركب فى الأسماء»[٨٠].والواقع أنه استمده من ثقافته الفقهية وبالتالى أخذه من أصول الفقه كما بينا صنيعه فى مصطلح الإسناد قبل لاتصال العلوم بعضها ببعض ومن ثم تتبادل التأثير والتأثر؛ لأن

المصطلح المذكور كان مستعملاً فى أصول الفقه بزمن سابق بالمعنى المذكور فى حده لاستخدامه كمفهوم عند ابن جنى وكمصطلح محدد عنده. ولسنا بصدد ذكر المصطلحات ذات الصلة بمنهج أصول الفقه، لأنه يمكن الرجوع إليها فى المؤلفات الخاصة بها، لذا نتعرض للعنصر الثانى من تأثير أصول الفقه فى مناهج التعليل النحوى وهو القياس وطرق التعليل.

القياس: لغة من القوس وهى الذراع ومنه قوله تعالى: ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [النجم: ٩] أى قدر ذراعين أو أقل.هكذا قال المفسرون ومنها القوس المعروفة وكذلك القياس، والفعل واوى (قاس يقوس قوسًا). ويأتى (قاس يقيس قيسًا الشىء) إذا أقدره على مثله [٨١]؛ فقاس فى الأصل (ذرع) لأن القياس الطبيعى بالذراع، وهو عند علماء الأصول « حمل الفرع على الأصل إذا اتفقا على علة الحكم ومتى حصل الاتفاق فى العلة لم يؤثر افتراقهما فى غيرها، كما إذا اتفق شيئان فى العقليات فى علة الحكم وجب الجمع بينهما وإن افترقا فى كثير من الأشياء »[٨٢] وقيل « بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بإلحاقه بأمر معلوم حكمه بالنص فى الكتاب أو فى السنة» ويعرف بأنه« إلحاق أمر غير منصوص على حكمه لاشتراك فى علة الحكم.» [٨٣].

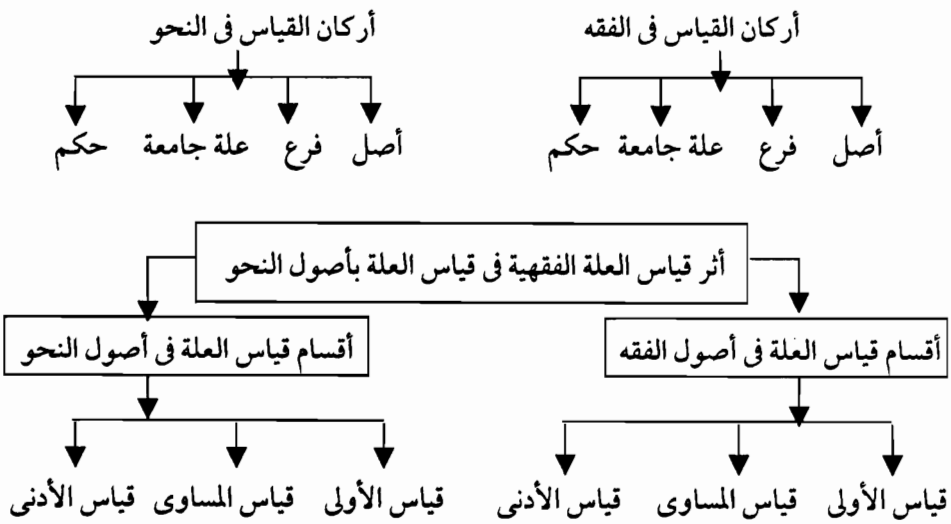

ولقد ضرب ابن الأنبارى لذلك مثلاً: «وذلك مثل أن تركب قياسًا فى الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند إليه الفعل مقدمًا عليه؛ فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل؛ فالأصل: هو الفاعل والفرع: هو ما لم يسم فاعله. والحكم: هو الرفع، والعلة الجامعة: هى الإسناد. والأصل فى الرفع أن يكون للأصل الذى هو الفاعل وإنما أجرى على الفرع الذى هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التى هى الإسناد» (٨٤).

تلك – إذن – العلة القياسية وقد قال فيها الزجاجى: أن يقال لمن قال: نصبت زيدًا بإن فى قوله: إن زيدًا قائمٌ: و لِمَ وجب أن تنصب " إنّ " الاسمَ ؟ فالجواب فى ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى المفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته. فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا، و المرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا فهى تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك (٨٥).

وإذا كان النحاة قد أخذوا قياس العلة من علماء الأصول بدليل ما سبق فإن تأثّر النحويين فى هذا الأمر امتدّ إلى أقسام قياس العلة ونحن نجدها ثلاثة عند علماء الأصول هى:

١ – قياس الأولى: كأن يكون المعنى الذى شرع لأجله وهو العلة فى الفرع أقوى من الأصل كقول الرسول – صلى الله عليه وسلم-: (إنّ الله حرّم من المؤمن دمه وأن يظنّ به إلا خيرًا). يفهم منه حكم عدم قول المكلف فى المؤمن غير الخير، فإنه إذا كان لا يُظن بالمؤمن إلا خير فأولى ألا يقال فيه إلا خير.(٨٦)

٢ – قياس المساوى: وهو أن يتحقق الوصف الذى اعتبر على للحكم فى الفرع بقدر ما يتحقق فى الأصل كتحريم النبيذ المسكر بالقياس على الخمر(٨٧).

٣– قياس الأدنى: وهو أن يكون تحقق العلة فى الفرع أقل وضوحًا من تحقيقها فى الأصل كالسكْر الذى يتحقق فى بعض النبيذ فإنه ليس فى قوة وضوح الإسكار

فى الخمر. ولا يمنع ذلك استقامة التعليل لأن المنصوص عليه يكون دائمًا أوضح فى الدلالة على العلة وهذا يوجب أن يكون تحققها أوضح[٨٨].

وهكذا فقد قسم النحاة بدورهم قياس العلة التقسيم السابق نفسه وهو ما يظهر فى تعريفهم له: « أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التى علق عليه الحكم فى الأصل نحو ما بينا من حمل ما لم يسمّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد »[٨٩]. وقياس العلة عند النحاة ثلاثة أقسام كذلك تطابق ما ذكره علماء الأصول آنفًا وهى:

أ- قياس الأولى: وهو الذى تكون فيه العلة فى الفرع أقوى منها فى الأصل وقد أجاز صاحب الكافية فى هذا بأن يقال فى « أُغْضُضْ غُضْنَ» قياسًا على قول العرب فى « أُقْرُرْنَ قُرْنَ » بحذف أحد المثلين طلبًا للتخفيف إلا أن فك المضموم أثقل من فك المكسور في«اقررْن» وإذا فرّ من فكّ المكسور إلى الحذف ابتغاء التخفيف فإن فعل ذلك بالمضموم أولى بالجواز[٩٠] فقياس الأولى هو حمل الأصل على الفرع مثل إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته نحو: قُمْتُ قِيامًا وقَاوَمْتُ قَوَامًا [٩١].ويمكن أن نقف على نموذج آخر لهذا النوع من القياس فى تعليل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) عند رده على من منع أن تكون «السين» بعض «سوف» لاختلاف مدة التسويف بهما إذ هى فى سوف أطول وكل منهما أصل برأسه. لكن ابن مالك ردّ هذا بالقياس والسماع: فبالنسبة للقياس الماضى والمستقبل متقابلان فإذا كان لا يقصد بالماضى إلا مطلق المضى دون تعرض لقرب المضى فينبغى ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده وذلك لإجراء المتقابلين على طريقة واحدة والقول بتطابق سيفعل وسوف يفعل تصحيحًا لذلك فإن المصير إليه أولى، وهو القياس. أما السماع فيذكر للعرب تعبيرها بـ «سيفعل وسوف يفعل» عن المعنى الواحد الواقع فى وقت واحد؛ لذا صح توافقهما وعدم تخالفهما ويؤسس هذا الرأى على ما ورد فى هذا من القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٤٦] وقوله سبحانه

﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ [النسا: ١٧٥] وقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ: ٤] وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾[الآية: ٥] ومن الشعر العربى ولكن ببيت غير منسوب إلى قائله:

وَمَا حَالَة إلاَّ سَيُصرَفُ حالُها ** إلى حالةٍ أُخْرَى وَسوفَ تَزُولُ

وهذا يدل على توافق سيفعل وسوف يفعل فى الدلالة على مطلق الزمن المستقبل بغير تفاوت فى قرب وبعد، إلا أن سيفعل أخف؛ لذا كان استعمالها أكثر.[٩٢]

ب- قياس المساوى: وهو الذى تكون العلة فيه فى الفرع و الأصل سواء أى حمل نظير على نظير كما ذكره السيوطى [٩٣] والنظير عنده إما فى التعجب لأنه يشبه فعل الأمر فى اللفظ ومثل إدغام الحرف فى مقاربه فى المخرج وكبناء (حَذَامِ) على الكسر تشبيهًا له (بدَرَاكِ وتَرَاكِ)أما النظير فى المعنى فمثل جواز «غيرُ قائمٍ الزيدان» حملاً على « ما قام الزيدان » لأنه فى معناه. أما ما يكون فيهما معا فإنه مثل منعهم أن يرفع أفعل التفضيل الظاهر لشبهه بأفعل فى التعجب وزنًا و أصلاً وإفادة للمبالغة[٩٤].

جـ- قياس الأدنى: وهو أن تكون العلة فى الفرع أضعف منها فى الأصل أى حمل الفرع على الأصل. قال ابن جنى: «واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحرف فى التثنية و الجمع الذى حده فأعطوا الرفع فى التثنية الألف، والرفع فى الجمع الواو، وبقى النصب لا حرف له فيماز به جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك» [٩٥].

وتعد العلة من أركان القياس السابقة الأهم عند علماء الأصول، وما دام النحاة قد تأثروا بهم فإنهم درسوا هذا الركن بتركيز ووضعوا لها شروطًا على نحو ما قام به هؤلاء العلماء منها: [٩٦]

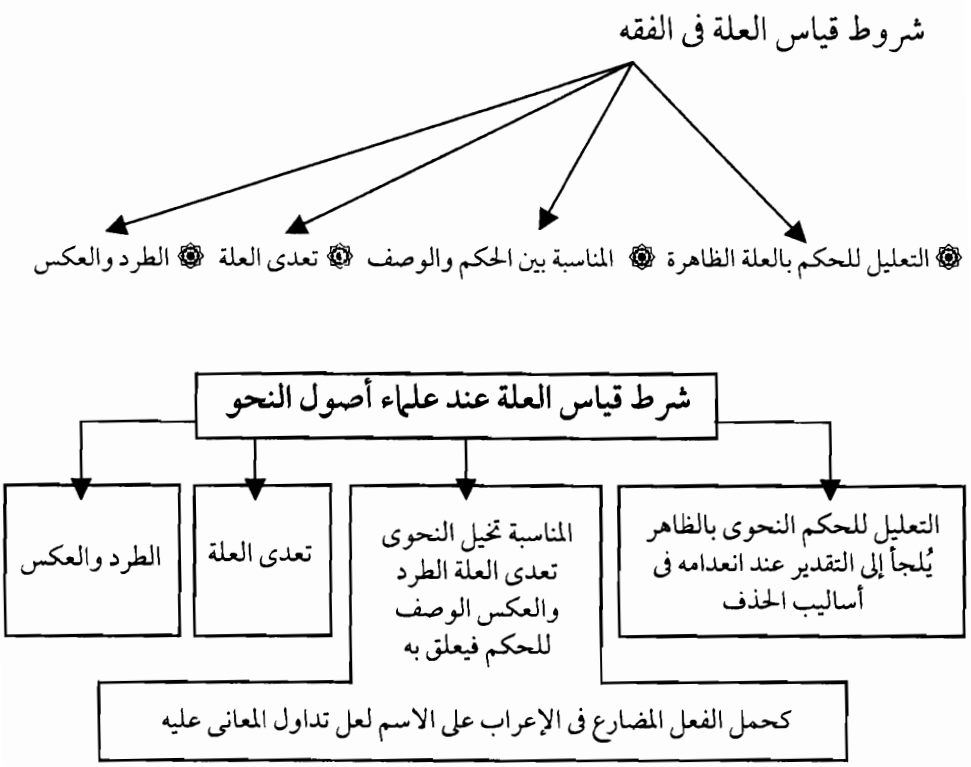

شروط قياس العلة فى الفقة

١- يعلل النحويون للأحكام الإعرابية بعلل ظاهرة ولا يرضون بالرفع أو النصب وغيرهما ما لم تكن هنالك علة ظاهرة، وانعدام العلة الظاهرة هو السبب لديهم فى تقدير الحذف فى الأساليب الإعرابية ففى قوله تعالى: ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠] فلما كانت العلة الظاهرة منعدمة فى نصب "خيرًا" قدروا لها فعلاً محذوفًا تقديره: أنزل خيرًا؛ فإسناد هذه الأفعال هى العلة التى يجب أن تكون ظاهرة. ولا بأس أن نشير هنا إلى أن تحاليل(نوام تشومسكى)[٩٧] كلها من هذا النوع؛ فالحذف على ضوء تحاليله: « يعنى أى نقص فى الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض فى المعنى وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وتحمل اسمها الذى كان لها قبل أن يجرى عليها ا تحويل؛ فإن سأل أحدهم

قائلاً: من حضر ؟ وأجيب: خالد؛ فإن كلمة (خالد) فى سياقها تحمل معنى يحسن السكوت عليه؛ فهى جملة، و لكنها جملة حُذِفَ ركن من أركانها وهو(حضر)؛ فهى جملة تحويلية القصد من التحويل فيها هو الإيجاز، والإيجاز تهتم به اللغة العربية وتسعى لتحقيقه وهو عنصر من عناصر بلاغة المتكلم»[٩٨]. وهنا يمكن القول: إن من يقارن بين الأسس التى بنى عليها هذا العالم الأمريكى منهجه التوليدى التحويلى وبين القواعد النحوية التى أسس عليها العلماء العرب يكتشف أن علم النحو العربى لم يكن بعيدًا عن أسس هذا الطرح الفكرى اللغوى بخاصة عند عبد القاهر الجرجانى الذى سبق (تشومسكى) فى التطرق للمفهوم العميق من عناصر الجملة وغير العميق وتحديد الفرق بينها حين ميز بين النظم والترتيب والبناء والتطبيق فقرّر أن النظم للمعانى فى النفس: « اللفظ تَبَع للمعنى فى النظم، وأن الكلم تترتّب فى النطق بسبب ترتّب معانيها فى النفس..»[٩٩] وهى البنية العميقة عند (تشومسكى)[١٠٠] أوالتركيب المستتر المخبأ للكلام وقد جرى استعماله فى التحليل النحوى العربى بالبنية المقدرة.أما البناء فهو البنية السطحية التى تحصل بعد التركيب بواسطة الكلمات بينما يمثل التعليق المستوى الدلالى من هذه الكلمات فى إطار السياق طبعًا. فعبد القاهر الجرجاني- إذن- فسّر اللغة وقواعدها تفسيرًا عقليًّا أو قل لم يكن ذلك ليبعد عن إدراكه وفهمه، وكانت غايته فى الدراسة والتحليل هى القواعد من خلال النظم فى إطار المعانى وترتّبها حسب ترتيب المعانى فى النفس مع اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض. وقد نبّه إلى أنه ليس المقصود من هذا النظم الذى معناه ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق. وهو ما كان فى منهج اللغوى الأمريكى المذكور الذى انتقد البنيوية ورجع إلى النحو التقليدى الذى رآه يقدم صورة أكثر عمقًا عن طبيعة اللغة فسعى فى خضم ذلك إلى تحديد صيغ القواعد اللغوية التى تمثل أو تعكس ذلك النظام الذهنى فيها من خلال شرحها وتعليلها ووصفها.

لقد كان شرط ثبوت العلة الظاهرة عند النحاة – إذن – على غرار منهج الفقهاء:

يجب أن تكون لديهم وصفًا ظاهرًا وأمرًا يجرى عليه الإثبات؛ فثبوت النسب يستوجب علة ظاهرة وهى قيام فراش الزوجية وكلاهما أمر ظاهر.

٢- المناسبة: إذا كان علماء الأصول يشترطون أن تكون مناسبة بين الحكم والوصف الذى اعتبر علة، فالقتل علة لمنع الميراث.

وأساس الميراث صلة بين الوارث والمورث، والقتل يقطع هذه الصلة والنحويون اختلفوا فى المناسبة التى تسمى أيضًا الإخالة لأنه يخال أو يظن بها أن الوصف علة وقياسها قياس علة، حمل الفرع على الأصل بالعلة التى علق عليها الحكم فى الأصل وذلك مثل حمل الفعل المضارع على الاسم فى الإعراب لعلة تداول المعانى عليه [١٠١].

٣- التعدى: وهو أن تتعدى العلة ولا تكون قاصرة على موضع الحكم [١٠٢] فالسفر يرخص فيه الإفطار والقضاء بأيام أخر وهذا لا يصح أن يكون علة لعدم أداء الصلاة لأن الوصف مقصور على الموضع الذى يعلل له إلا أن ما استوفى شروط الوصف كالإسكار الذى هو وصف يتعدى ويوجد فى أشياء كثيرة فإن التحريم لا يظل مقصورًا على شىء واحد بل يتعدى لكل الأشياء التى اشتملت شروط الإسكار.

ولما كان تعدى العلة أساسًا فى القياس عقد له ابن جنى بابًا خاصًّا عنوانه: (باب فى أن العلة إذا لم تتعد لم تصح) ومما ذكره فيه: « من ذلك قول من علل لبناء كم ومن وما وإذ ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو هل وبل وقد، فلما شابهت الحروف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أن الحروف مبنية وهذه علة غير متعدية وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضًا على حرفين نحو: يد وأخ وأب وفم وحم وهن ونحو ذلك » [١٠٣].

٤- الطرد والعكس: وذلك بأن تكون العلة مطردة منعكسة إن وجدت وجد معلولها وإن انتفت انتفى هذا المعلول فتحريم الخمر يعلل بالإسكار وهو علة مطردة كلما وجد فى شىء ترتب عليه التحريم والنصاب فى الزكاة كلما ملك وحال

عليه الحول وهو علة وجوب الزكاة وهى علة مطردة ولكنها تنعكس بانتفاء النصاب و ذلك معناه انتفاء وجوبها وهذه هى العلة المنعكسة[١٠٤].

ولقد كان اختلاف النحاة فى ذلك تابعًا لاختلاف علماء الأصول لذا فالعلة قد تكون موجودة عند الفقهاء دون وجود الحكم و هو الذى سموه تخصيص العلة [١٠٥] أى تبقى العلة علة؛ بيد أنها تخصص بأحوال معينة لا يصح القياس عليها فى غير هذه الأحوال.لكن بعضهم فسر العلة وناقضها كالتعليل للربا بالطعم فى بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب ففيها الطعم. والتعارض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام فى مقدار معين مبين فى الفروع إذا وجدت العلة تخلف الحكم[١٠٦].

أما النحاة فقد جوّز بعضهم تخصيص العلة كابن جنى ولم ير بعضهم تخصيصًا فيها كابن الأنبارى. قال الأول: « واعلم أن معلوم مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبنى على جواز تخصيص العلل وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنًا- وإن كان على غير قياس ومستثقلاً»[١٠٧] ثم استدل على قوله بشاهد إعرابى «وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول أو ألغيت العوامل: من الجوار والنواصب والجوازم لكُنْت مقتدرًا على النطق بذلك وإن نفى القياس تلك الحال» [١٠٨] أى أننا نقدر على نطق الفاعل والمفعول غير معربين وبدون الحكم الذى أوجبته لهما العلة فتكون العلة حينئذ موجودة بدون حكم وهذا تخصيص العلة.

أما ابن الأنبارى فيرفض تخصيصها لكونه يرى أنه لا بد من وجود الحكم عند وجودها فى كل حالة فما دام الإسناد موجودًا فإنه يلزم أن يرفع كل ما أسند إليه لوجود علة الإسناد. وهكذا مع نصب المفعول لوجود علة وقوع الفعل عليه يقول: « الأكثرون على أن الطرد شرط فى العلة وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها فى كل موضع كرفع ما أسند إليه الفعل فى كل موضع لوجود علة الإسناد ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه وإنما كان (الطرد) شرطًا فى (العلة) لأن العلة النحوية كالعلة العقلية والعلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية» [١٠٩].

ب- تأثير علم الكلام:

إن تأثر النحو بعلم الكلام [١١٠] يقودنا إلى التساؤل: ممّ استمد الكلاميون أسس منهجهم فى البحث وأسس براهينهم ؟ الجواب عن هذا السؤال ييسر لنا علاقة هذا العلم بالنحو – فيما بعد- حينما قصد بالدراسة قصدًا وأسس منهجه الخاص، بل ولربما قبل ذلك أيضًا ولعل إجابتنا على هذا التساؤل لا تخرج عن إصابة الغاية حين نقول مرجحين: إن علماء الكلام استمدوا أسس مدرستهم فى البحث والبرهنة من القرآن الكريم لاعتبارات منها:

أولها: اشتمال القرآن الكريم على الجدل الدينى كالذى دار بين الرسول – صلى الله عليه وسلم- وبين أصحاب الملل الأخرى.

ثانيها: انتشار الإسلام فى بيئة نضجت فيها المدارس الفلسفية وأحكمت فيها النظريات العقلية التى أخذ بعضهم فيها بآراء أفلاطون وبعضهم اتبع آراء أرسطو وغيرهم نزع منزع الدهريين [١١١] والسفسطائيين[١١٢] والرواقيي[١١٣] وبعضهم استعاض عن ذلك قوانين وضعية بدل الشرائع السماوية مثل بابل وأثينا وروما.

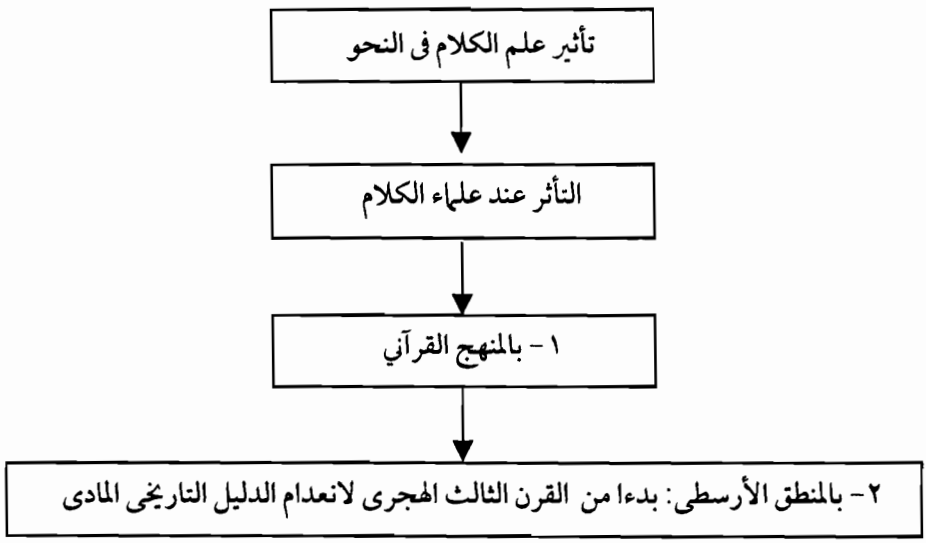

إن الإسلام دين العالمين قد أباح لأتباع هذه التيارات الدفاع عن مبادئها وهذا يدل على أن الفكر البشرى آنذاك لم يكن على فطرته عند مجىء الوحى وهو ما يجعلنا نضع العرب يومئذ فى إطارهم الحقيقى ولا نتصور عزلتهم عن تلك التيارات والاتجاهات.

ثالثها: مستويات الإعجاز فى القرآن الكريم لا تُتصور إلا موجهة إلى قوم يدركون ويفقهون فإذا كانوا قد برعوا فى اللغة فإنها وعاء الفكر وهو أمر يجعلنا نتساءل عن درجة مستواهم الفكرى بالمقارنة مع مستوى هذا الخطاب فى القرآن الكريم.

رابعًا: لقد جادل القرآن الفرق المختلفة للإسلام فى مواضيع كالحرية واختيار الإنسان للحكم على أفعاله وكقدرة العقل على إدراك الحقيقة. وهى مواضيع صارت كلها فيما بعد محل نقاش المذاهب الكلامية.

خامسها: أشار القرآن الكريم إلى عدم جدة مواضيع الجدل إذ ما حدث من ذى قبل: بين نوح وقومه وإبراهيم وآله وموسى وفرعون وغيرهم من الرسل بكيفية تعكس الصراع الدائم بين الإيمان والكفر.

فهذه المعطيات تبين تأثر الكلاميين كقراء بالدرجة الأولى بما جاء فى القرآن الكريم وكفقهاء سخروا جهدهم كله لفهمه بعقولهم والاحتجاج على خصومه على هذا الأساس أيضًا. بيد أن ذلك لا يمنع الاتصال بالآخرين لكنه اتصال يظل يفتقر إلى الدليل المادى من ناحية تأثر الكلاميين فيه بغيرهم وإن كان ذلك غير معدم وإنما بقى ينمو مع الزمن فى إطار تلاقح الأفكار بالطبيعة بين الأمم إلى أن بلغ أَوْجَهُ فى القرن الرابع الهجرى بعد أن ترجمت كتب المنطق لأرسطو [١١٤] على يد حنين بن إسحاق.

ج- علاقة العلة بالقياس:

إن لم نكن شرحنا معنى العلة فقد أومأنا إليها وهى عند أرسطو علة فاعلية: يجاب بها عن من فعل الشىء؟ وعلة غائية: يجاب بها عن السؤال: لم كان الشىء؟ وعلة مادية: يجاب بها عن سؤال: ما الشىء؟ و علة صورية: يجاب بها عن

كيف؟ [١١٥] وهى كما ترى مباحث منطقية له فى المنطق جمع فيها علل الوجود فى أربع علل: مادية و فاعلية وصورية وغائية.

أما عند النحويين فهى الوصف الذى يكون مظنة وجه الحكمة فى اتخاذ الحكم [١١٦].

لقد كان القياس فى اللغة العربية متأصلاً لأن العرب عرفوه قبل وضع مبادئ النحو، ولما كان فكرة ترتبط بالتفكير والعقل فهو جزء من قوانين العقل، عمل به عبد الله بن أبى اسحاق وأبو عمرو بن العلاء(ت ١٥٤ هـ)، ولما وصل عهد الخليل بن أحمد(عده الغاية فى استخراج مسائل النحو، واعتمد تلميذه سيبويه القياس والتحليل فى تأصيل القواعد وهو ما يبدو فى أبواب الكتاب.

إن أركان القياس أربعة:[١١٧]

١- الأصل: وهو المقيس عليه
٢- الفرع: وهو المقيس
٣- العلة الجامعة بين الأصل والفرع.
٤- الحكم.

قال ابن الأنبارى مستشهدًا: «وذلك مثل أن تركب قياسًا فى الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: «اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل» فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعل، والعلة الجامعة هى الإسناد والحكم هو الرفع» [١١٨].

ولكنه عند النحاة «تقدير الفرع بحكم الأصل » أو « حمل فرع على أصل بعلة » تعلق عليها الحكم فى الأصل كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد يسمى هذا عند النحاة قياس العلة وقد قسموه إلى ثلاثة أقسام [١١٩] أشرنا إليها قبل: قياس الأولى – وقياس المساوى - وقياس الأدنى [١٢٠].

ومن أنواع القياس ذى الصلة بالعلة [١٢١]:

أ- قياس الشبه: الذى يحمل فيه الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التى علق عليها الحكم فى الأصل كأن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شيوعه فكان ذلك علة شبه جعلته يكون معربًا كالاسم: فيقوم: يصلح للحال والاستقبال ولكن إذا أدخلنا عليه السين اختص برجل بعينه، فلما اختص الفعل بعد دلالته على العموم مثلما كان الاسم يختص بعد عموم دلالته، فقد شابه الاسم وما دام الاسم معربًا، يكون ما شابهه كذلك.

ب- قياس الطرد: يوجد معه الحكم وتفقد (الإخالة)[١٢٢] فى العلة، اعتبره بعضهم ليس حجة لأن الإطراد لا يوجب غلبة الظن لأنه لو علل بناء (ليس) بعدم التصرف لاطراد البناء فى كل فعل غير متصرف لترتب عنه اطراد إعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف؛ فلما كان ذلك غير غالب على الظن- فى أن بناء ليس لعدم التصرف ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف – كان بناء ليس إنما هو لأن الأصل فى الأفعال البناء وكان إعراب ما لا ينصرف لأن الأصل فى الأسماء الإعراب. فلما ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها ثبت أن مجرد الطرد غير كافٍ لا بد إذن من إخالة أو شبه يدل على أن الطرد لا يكون علة [١٢٣].

وقياس الشبه وقياس الطرد من مسالك العلة التى أوردها السيوطى:[١٢٤] الإجماع والنص (أى العلة بالإجماع وبالمتابعة وإلغاء الفارق والمناسبة. فالإجماع: أن يجمع أهل العربية أن علة هذا الحكم كذا كالتعذر فى المقصور والاستثقال فى المنقوص.

والنص: هو أن ينص العربى على العلة. والإيماء: هو أن يكون إيماء إلى العلة كما قال ابن أبى اسحاق للفرزدق فى أعقاب قوله: (طويل).

وعينان قال اللهُ كُونَا فكانتا فَعولاَنِ بالألبابِ ما تفعل الخمرُ

ما كان عليك لو قلت: فعوليْن ! فقال الفرزدق لو شئت أن تسبّح لسبّحت.

ونهض؛ فلم يعرف أحد ممن كان حاضرًا ما أراده[١٢٥].

وأما السبر والتقسيم فذِكْر للوجوه المحتملة ثم يختبر ما يصلح منها ويسقط ما عداه كأن نقول فى وزن (مروان) لا يخلو من أن يكون: فَعْلان مفعالا أو فعوالا. هذا وجه الاحتمال ثم نفسد كونه مَفعالا أو فَعْوالا بأنهما مثالان لم يأتيا، فلم يبق إلا « فَعْلان» [١٢٦].

والمناسبة وتسمى الإخالة، يسمى قياسها قياس علة، يحمل الفرع فيها على الأصل بالعلة التى علق عليها الحكم فى الأصل كحمل الفعل المضارع فى الإعراب بعلة تداول المعانى عليه. أما إلغاء الفارق فيبين فيه أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لم يؤثر كقياس الظرف على المجرور.

وإذا كان قد تأسس لدى النحاة قيام القياس على أربعة أركان:

أصل وفرع وحكم وعلة، فإن العلة تعد الأساس الذى قام القياس عليه، لذلك كانت أهم أركانه. ونظرًا لهذه الأهمية وضعوا لها تلك الشروط والمسالك التى أشرنا إليها بإيجاز ولكن يمكن الرجوع إلى تفاصيلها عند الحاجة [١٢٧].

د- علاقة العلة بالمنطق:

تتوقف هذه العلاقة على إبراز ما للنحو العربى من صلة بالمنطق الأرسطى لذلك لا نستطيع أن نحدد العلاقة المذكورة إلا بالرجوع إلى جانبها التاريخى. لقد أثبت بعض الدارسين ومنهم ما زعمه A.MERX أن النحو العربى تأثر بالمنطق اليونانى الأرسطى محتجًا بالتقسيم الثلاثى للكلمة فى اللغتين (اسم ـ فعل ـ حرف) بمفاهيم الجنس والظرفية والحالية وما إليها[١٢٨]، وتبعه فى هذا الرأى FLEISCH[١٢٩] ثم جاء كارتر و بين أن النحو العربى لم يتأثر بالمنطق الأرسطى وأنه أصيل، كتب فى ذلك مقالاً بعنوان أصل النحو العربى[١٣٠] وبين G.troupeau

(جيرار تروبو)[١٣١] أن لا علاقة لكتاب سيبويه بمنطق أرسطو وهو الرأى الذى ذكره العمرانى جمال فى كتابه « المنطق الأرسطى والنحو العربى» [١٣٢] ودرس علاقة النحو العربى بفلاسفة القرنين الرابع و الخامس الهجرى فى مدرسة بغداد. وأغلب المستشرقين متفقون على أن النحو العربى نشأ فى حضن الإسلام مستمدًا معظم أصوله ومصطلحاته من علمى الأصول والكلام، ولم يتأثر بالفلسفة اليونانية إلا فى المدرسة البغدادية ابتداء من القرن الرابع الهجرى. أما قبل هذا التاريخ فهو إسلامى محض قاله جيرار تروبو المشار إليه [١٣٣].

ومع هذا فإن التاريخ لم يقدم دليلاً ماديًّا على اتصال النحاة الأوائل[١٣٤] بالمنطق الأرسطى اتصالاً مباشرًا لكن على الرغم من ذلك فإنه يصعب نفيه من المناخ العام السائد. ثم إن بعضهم ذكر أن اتصال الفكر العربى بهذا المنطق تم عن طريق ما قدمه النحاة السريان حيث ألّفوا فى النحو على النمط اليونانى مثل يعقوب الرهاوى [١٣٥] وأنه اتصال تمّ كذلك عن طريق الترجمة التى تناولت كتب أرسطو الثلاثة فى صورة المنطق:

أ- قاطا غورياس.

ب- بارى أرميناس.

ج- أنولوطيقا.

ونفى الباحثون أن تكون الترجمة لعبد الله بن المقفع بل هى لابنه محمد بن عبد الله ومن أنها ليست الكتب المذكورة حيث كانت ترجمته أو قل ترجمة ابنه محمد مجرد تلخيص لشروح تلك الكتب؛ لأن الترجمة الثابتة لهذه الكتب إنما هى ترجمة حنين ابن إسحاق وتلاميذه لما نقلوا من اليونانية إلى السريانية ومنها إلى العربية (الأوراجنون) أو من اليونانية إلى العربية. ولما كان العرب على اتصال بالسريان من خلال بيئة العراق فمن الممكن أنهم عرفوا الفكر اليونانى من هذه الناحية.

ولا شك فى أن هذا ينفى أى شىء مادى من ذلك فى يد الخليل وسيبويه ومن عاصرهما مع الاعتبار لتلخيص شروح المنطق عند عبد الله بن المقفع أو ابنه أو لما قام

به قبلهما السريان فى عملهم النحوى على النمط اليونانى وما ترجموه كذلك من نحو هؤلاء ويبقى الاحتمال واردًا يعوزه الثبت..

ولسنا ندرى ونحن نبحث عن صلة النحو العربى بالمنطق اليونانى هل كان العرب قد عرفوا ما كان من خلاف بين مدرستى النحو اليونانى وهما المدرستان اللتان اختلفتا فى نظرتيهما إلى العالم وإلى انعكاس حركة الطبيعة فى اللغة؟ فأتباع مدرسة (برجامون) يقولون بعدم وجود قوانين مطردة فى الطبيعة وأما أتباع مدرسة (الإسكندرية) فيقولون: إن العالم تحكمه قوانين متسقة مطردة فليست حركات النجوم وانتظام الفصول الأربعة مثلاً عفوية[١٣٦] فالمدرستان كلتاهما أثرتا فى الدرس اللغوى أى أن مدرسة (برجامون) اتجهت اتجاهًا غير قياسى لا اطراد لديها فى قواعد اللغة حيث اعتمدت على كل ما ورد من اللغة منساقة لمبادئ الرواقيين. أما مدرسة (الإسكندرية) فإنها اتجهت إلى القياس الأرسطى الذى لا يقرّ إلا ما تحكمه القاعدة المطردة وهنا يحق لنا أن نتساءل: هل عرف العرب هذا الخلاف؟ وما مدى علاقة الشبه بين خلافهما وخلاف مدرستى البصرة والكوفة؟

إن الاتصال المباشر للنحو العربى بالمنطق اليونانى أثبته المؤرخون والباحثون ولكن بترجمة حنين بن إسحاق فى القرن الثالث وذلك رغم رفض بعض النحاة لهذا الاتصال فيما بعد بالقرن الرابع الهجرى.

ونحن لو ركزنا على جوانب أساسية بالدرس النحوى فى المنطق وفى النحو العربى من خلال المقابلة لاتضح الأمر من خلالها، وهذه الجوانب الأساسية:

١- التعريف.

٢- التعليل.

فالتعريف الأرسطى يريد الوصول إلى "جوهر" المعرف أو إلى "ماهيته" وهى غاية التعريف وذلك يقتضى صياغة تحمل معنى هذا الجوهر.

أما عند النحاة العرب فلم يطبق الأولون منهم "التعريف" الأرسطى الذى يعتبر قمة العلوم على الجنس والفصل النوعى الذى يشترط:

أ- إدخال عناصر المعرف فقط فى التعريف.

ب- تنظيم العناصر فى نسق صحيح.

ج- إخراج هذه العناصر من غيرها.

وذلك لأن رجوعنا إلى تعريفات سيبويه مثلاً يجعلنا نكشف قيامها على التمثيل كقوله: "باب علم ما الكلم من العربية " "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فالاسم: رجل وفرس وحائط" [١٣٧] فهو تمثيل، أما ما أورده فى تعريفه للفعل: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون و لم يقع وما هو كائن لم ينقطع."[١٣٨] فقد انتهج فى تعريفه التمثيل أو التمييز له بشيء من خواصه فى معظم المواقف المبسوطة فى أبواب كتابه، وهو ما يجعلنا نستبعد أو قل نتأكد من عدم تطبيقه المنهج الأرسطى فكان بهذا بعيدًا عن أثر المنطق.

وقد سار المبرد بعده على نهجه فى التمثيل للفاعل إذ قال مثلاً: "فالفاعل رفع وذلك قولك: قام عبد الله وجلس زيد" [١٣٩] وهذا يظهر أننا ما زلنا حتى المبرد بعيدين عن التأثر بالتعريف الأرسطى رغم دخول المنطق إلى الفكر الإسلامى يومئذ.

ولعل مردّ ذلك يرجع إلى الالتزام بطريقة سيبويه أو إلى التأثر البالغ بكتابه. ولما حلّ القرن الرابع تعامل النحاة مع المنطق بوعى ومناقشة أفضت به إلى اعتماده كطريقة أخرى فى التعريف تستند إلى قياسه وبراهينه وحججه وحدوده من ذلك قول الزجاجى: "الحد هو الدال على حقيقة الشيء" [١٤٠]، وهو كما ترى يتفق مع نظرة أرسطو إلى "الجوهر" و"الماهية" [١٤١].

ويمتد التأثير إلى الزمخشرى الذى أورد فى أحد تعاريفه: "الكلمة هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهو جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف"[١٤٢]، ولكنه مع ذلك المعتزلى المشهور المعتد بالعقل المتشبع بمنهج علم

الكلام وحدوده والذائد عن أصول الاعتزال الخمسة: (العدل - التوحيد -الوعد والوعيد- والمنزلة بين المنزلتين- والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر). ويمكن الوقوف على غائيته ومسعاه التأويلى أو الاجتهادى المشوب بالتعليل فى تفسيره: «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل».

وربما نصل إلى حقيقة تأثر ابن يعيش بالمنطق الأرسطى وعمله بمنهجه من خلال ما قاله شارحًا حقيقة الشيء: "اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزًا ذاتيًا حدّوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب" ثم قال: "وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر" وهو يقصد الزمخشرى، ثم أضاف: "وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود؛ لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود؛ دلالة خاصة "فاللفظة" جنس للكلمة" [١٤٣] ونحن نستشف من قوله: "الدالة على معنى فصل من المهمل الذى لا يدل على معنى"[١٤٤] بعض شروط أرسطو فى"التعريف"وهو إدخال عناصر المعرف فى التعريف وإخراجها من غيرها مما لا يدخل فى التعريف.

أما العنصر الثانى من الأسس التى نتناولها لمعرفة اتصال النحو العربى بالمنطق الأرسطى فيكمن فى (التعليل) وهو عنصر يهمنا فى هذه الدراسة، فإذا كان التعليل عنصرًا مهمًّا أساسيًّا فى المنهج الأرسطى فلأنه يرتبط بالمعرفة عمومًا؛ فالشيء يتكون عنده من "مادة ومن مبدأ" يردّ المادة إلى الوحدة ويعطيها ماهية معينة وهو يطلق على المادة (المادة الأولى أو الهيولى)... فالهيولى أصل امتداد الجسم فى المكان، والصورة أصل وحدته وخصائصه الذاتية.إن المادة أصل تكثّر الأفراد فى النوع الواحد واختلافهم فى الأعراض، والصورة أصل اتفاقهم فى الماهية، وإنّ كثرة الأفراد فى النوع الواحد تعنى اتفاقهم فى علة تشابههم ولكنهم يختلفون فى شيء هو علة تمايزهم[١٤٥] فالمعرفة إذن تعتمد على العلة ومعنى ذلك أن لكل شيء

علته.والعلة تقتضى البرهان فى المعرفة العلمية إلا أن التعريف بجوهره يقضى تقديم معناه أو علة وجوده. قال مصطفى ناصف: "الماهية عند أرسطو ليست أفكارًا منفصلة عن الأشياء (..) فالماهية متحققة فى الأشياء، والمدركات الحسية التى نراها ليست ظلاً زائلاً لما يكمن وراءها من حقيقة وعليه فجوهر الشىء لا ينفصل عن تحققه المادى[١٤٦] لذلك نجد أن رابطة ما توجد بين المدرك الحسى والأفكار فالماهيات حصيلة تأمل عميق وهى معزولة عن الانطباعات أو الارتباطات القائمة حوله فإذا نسبت الجمال إلى البدر فليس معنى هذا أن جمال البدر جزء من ماهيته، لأن ماهية البدر مستقلة عن هذا الجمال الذى هو شعور ذاتى قمنا بإضفائه عليه لا غير ومن ثم ليس الجمال صفة تتحقق تحقق الاستدارة أو الاستنارة، إذ هذه خاصية لا شك فيها وأما الجمال فصفة مأخوذة من طريق آخر هو الذوق. وفى هذا توافق مع رأى أرسطو: إن الحقيقة أو الماهية لا علاقة لها بالذوق.[١٤٧]

فالعلة فى مجال المعرفة تبحث فى السبب الأول وتدخل فى السياق العام لنظرية أرسطو ولا تبحث فى المادة؛ لأن الانطباع الحسى لا يدخل فى مجال المعرفة فلا علاقة لها بالمنطق. وما دامت الكلمات المنطوقة رمزًا للتجربة العقلية والكلمات رموزًا للنطق وتجارب البشر العقلية واحدة؛ فهى مقصد المنطق، والتعليل إنما يدور فى هذا المجال. ولكن ما علاقة هذا بالتعليل النحوى العربي؟

لقد بينا تأصيل العلة فى الدراسة اللغوية عند العرب، ومع ذلك، وفى ضوء هذا السياق نقول: إن التعليل كان من الأصول الأولى أساسيًّا فى الدرس النحوى كان التأثر فيه فى البدء داخليًّا بمناخ الفكر الإسلامى من فقه وعلم كلام ولا نرى ما ذهب إليه بعضهم مثل محمد عيد الذى ظن أن التعليل فى النحو سابق لكل من الفقه وعلم الكلام وأنه تسرب إلى النحو متأثرًا بمنطق أرسطو ثم دخل الفقه وعلم الكلام [١٤٨] ونحن إذ نعارض هذا لأننا لا نتمسك فى البحث العلمى بالظن الذى قد يرجح وإنما نصرّ فى الاحتجاج لهذه المسألة على البينة والدليل المادى الذى لم

ينصّ عليه الثبت التاريخى حتى الآن إلا فى ترجمة حنين بن إسحاق لكتب أرسطو فى المنطق بعيدًا عن الأزمنة التى يراد الإصرار فيها على إلصاق منهج المنطق بالفكر العربى الإسلامى الذى لا نتحرج فى إثباته بالدليل التاريخى السابق فى القرن الثالث الهجرى لأن بداية التأثر كما ذهب إلى هذا بعض الباحثين منهم عبده الراجحى قد ثبت فى القرن الثالث الهجرى وبلغ القمة فى القرن الرابع الهجرى أيضًا [١٤٩].

لقد بدأ التعليل فى الدرس النحوى غير بعيد عن التفسير المباشر يلمح فى الرجوع إلى المعنى عند تعليل التركيب كما أورده سيبويه عن الخليل: "وقال الخليل: هُوَ كَائِن أخِيكَ على الاستخفاف والمعنى هو كَائِن أَخَاك " (١٥٠).

وثمة أسس بنى عليها النحاة العرب تعليلهم فى الكلام بالتعويل على المعنى [١٥١] فى تعريفهم للجملة بأنها كلام مفيد، لهذا رأى ابن هشام الأنصارى أن: "أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردًا أو مركبًا " [١٥٢]. واعتمدوا فى تعليلهم أيضًا على ربط صحة المعنى مع صحة الشكل واستقامته، يدل على هذا تعليل ابـن هشام الأنصارى كذلك فى قوله تعالى: ﴿ **وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ** ﴾ [النجم: ٥١] فـ "ثمودًا" مفعول به مقدم، وهو ممتنع لأنه لـ(ما النافية) الصدارة، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها حسب الترتيب الصارم بين العامل والمعمول فى إطار «نظرية العامل» التى تلزم العامل أولاً والمعمول ثانيًا لذا فهو معطوف على(عادًا) وهو بتقدير: وأهلك ثمودًا[١٥٣].وعولوا على اعتبار الضغط الذى يمارس على الكلمات وهى متجاورة ويظهر ذلك فى تعبيرهم عن هذه الضغوط الممارسة بقولهم: الحمل على الموضع إذا لم يستقم الحمل على اللفظ.فاستقامة الشكل تقتضى فى العربية ضبط أواخر الكلمات بالعلامات المناسبة التى تشعر بالمعنى الوظيفى العام للكلمة من فاعلية ومفعولية أو إضافة فالتوابع تتبع متبوعها فى الإعراب من نعت وتوكيد وعطف وبدل فمن المسلم به مراعاة اللفظ فيكون تابع المرفوع مرفوعًا وتابع المنصوب منصوبًا وتابع المجرور مجرورًا [١٥٤].

ولكن النحويين تنبهوا إلى أنه فى بعض الأحيان لا يستقيم الحمل عن اللفظ بسبب الضغوط الممارسة على تحديد ظهور الكلمات بعضها بجانب بعض ومن أمثلة ذلك: "ما أتانى منْ أحدٍ إلاّ على"، فلا يحمل الكلام على (مِنْ) لأن ما بعد (إلاّ) معرفة وهو (على) وما قبلها بعد حرف الجر (الزائد) نكرة على مذهب جمهور النحاة؛ لذلك حمل على موضع المجرور وهو الفاعل للبد لية (١٥٥).

ولم يكتف النحاة بالأسس السابقة فى تعليلهم بل بنوه كذلك على الرجوع إلى الأصول المقدّرة فى التركيب حيث أدركوا أن وراء التركيب الظاهر آخر كامنًا يتحدد من خلاله المعنى الوظيفى لعناصر الجملة مع وعيهم للصلة بين التركيبين، ففى تقدير الإعراب نجده يتصل بالتركيب الظاهر وفى تفسير المعنى يعتمد على تركيب مقدر يختلف النحاة فى تصوره.ولا ريب فى أن منهجهم هذا يبرز أنهم جمعوا التعليل بالمعنى إلى التعليل بقوانين التركيب مع الاستعمال الذى يكاد يكون المقياس الأغلب الذى يقوم عليه تعليل الظواهر؛ لأنه يرتبط بواقع اللغة فى تعليل التخفيف أو فى تعليل ظواهر الحذف والترخيم وغيرها.

وهكذا فالتعليل أصل أساسى من أصول البحث النحوى عند النحاة الأوائل لكنه تطور بعد الخليل وسيبويه واتصل بالتعليل الكلامى والفقهى ثم التعليل الأرسطى إلى أن صار غاية من غايات الدرس النحوى فى القرن الرابع الهجرى وما بعده.

٣ - نظرية العامل

العامل الفلسفى:

تميز إقليم البصرة بتوافر عوامل تنظيم الدراسة اللغوية عن غيرها من الأقاليم لأنها الأسبق إلى التحضير والاستقرار والاشتغال بالعلوم والاستفادة من الثقافات الوافدة من العرب والفرس والهنود واليونان، وهو عامل قوى لتلاقى العقليات المختلفة وبروز الذهنيات أو المذاهب الدينية والفلسفية التى تعد نتيجة طبيعية لمثل

هذه الحياة المتحضرة بهذا الإقليم. لقد أثر ذلك بقوة فى الدراسات المتوفرة عليها وأثر فى مناهجها المتبعة لذا لا يتصور مثل هذا التلاقى المتنوع بالبصرة آنئذ دون أن يسبقه ما يمهد للانتفاع فيه بالمنطق اليونانى الذى ترجحت ترجمته ما بين عبد الله بن المقفع وابنه محمد أول الأمر، ولكنها ترجمة ثبتث فيما بعد لغيرهما وهو حنين بن إسحاق الذى يمثل عمله فى ترجمة كتب أرسطو الثلاثة فى المنطق ثبتًا ماديًّا لا ريب فيه.[١٥٦] بينما لم يقم عبد الله ولا ابنه إلا بتلخيص بعض الشروح. ورغم اختلاف الدارسين حول تاريخ النقل فإنه ثبت فى القرن الثالث كما بينا.

وقد أفرز النشاط الفكرى بإقليم البصرة إذن ظهور حركة دينية جديدة قامت على الجدل الدينى ومعارضة المذاهب والأديان التى أخذت تعبث بكيان الإسلام، وترأّس هذه الحركة الدينية المعتزلة الذين كانوا فى أغلبهم مع الشيعة من نحاة البصرة؛ ففسحوا المجال للنظر الأجنبى يؤثر فى مذهبهم الكلامى.لقد تميزت فترة أواخر القرن الأول الهجرى وأوائل الثانى بظهور النظر الكلامى الذى كان إسلاميًّا. ولا ندرى هل يحق لنا أن نقول بعد الذى وضحناه: إنه غير بعيد عن أن يكون ملقّحا بالفلسفة اليونانية على أيدى أصحابه؟ ونود الاستناد إلى ما ذهب إليه عبده الراجحى فى هذه المسألة وهو ما نميل إليه حين رأى بأن: التاريخ لم يقدم شيئا ماديًا يؤكد اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطى فالروايات مضطربة واضطرابها لا ينفى وجود المنطق فى المناخ العام السائد؛ غير أن بداية التأثر تثبت فى القرن الثالث الهجرى وبلغت أوجها فى القرن الرابع[١٥٧]. ومع ذلك فإن أغلب المستشرقين متفقون على أن النحو العربى نشأ فى حضن الإسلام واستمد أصوله ومصطلحاته من علمى الأصول والكلام، ولم يتأثر بالفلسفة اليونانية إلا ابتداء من القرن الرابع من المدرسة البغدادية. أما قبل هذا التاريخ فهو إسلامى محض[١٥٨] وهذا لا يمنع أن يكون الاتصال غير مباشر من طريق ما بقى من الثقافة اليونانية فى الكتب السريانية أو ما كان منتشرًا منها فى الشرق الأوسط قبل ترجمة الكتب

الفلسفية إلى العربية.ولكننا نرى هذا الاتصال محدودًا معزولاً لا يرقى إلى مستوى أو درجة الظاهرة.

وهكذا يتبين تأثير علم الكلام فى بحوث اللغة عند البصريين وهو تأثير ساعد على انتقال الدراسات اللغوية من عهدها الفطرى إلى عهد صارت تميل فيه إلى الطابع العلمى المجرد وتلجأ إلى تقعيد القواعد.

وما دام كثير من النحاة كانوا متكلمين تأثروا بالمنهج الكلامى فإنهم اقتبسوا من علم الكلام طرقه فى القياس وبذلك كانت مدرسة القياس فى النحو العربى مطبوعة بالجدل؛ ومثلما رأينا تأثر مناهج النحو بمناهج أصول الفقه أراد النحاة محاكاة المتكلمين -إن لم يكونوا هم صورة من علماء الكلام فى النحو- إذ تأثروا بالأجواء الكلامية واقتبسوا منهج علم الكلام وبذلك كانت مدرسة القياس فى النحو العربى التى اتسمت بطابع الجدل النحوى.

فقد شاهد النحاة العلامة الإعرابية تتغير بما لها من معان إعرابية فأخذوا يفكرون فى الذى اقتضى هذه المعانى وفى الذى اقتضى هذه الآثار فأخذوا طريق المتكلمين فى إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها وإلى أسبابها التى اقتضتها فكان ذلك فيما يرجّح بداية القول بالعوامل[١٥٩] على الرغم من أن بعض الدارسين يرى أن القول بالعامل إنما يؤرخ له بعمل الخليل بن أحمد الفراهيدى فى دراسته للأصوات عندما لاحظ بين تأليفها تفاعلاً وتأثرًا متبادلاً بسبب الاستعمال الذى ينحو إلى التخفف من المجهود العضلى [١٦٠] وهو ما نراه ونميل إليه.

وهكذا بنى البصريون كلامهم على العامل بمفهومه المجرد اقتباسًا من كلام المتكلمين فى العلة ولا شك فى أن عدوى التأثر بهذا المنهج قد سرت إلى غيرهم فى الأقاليم الأخرى كالكوفة؛ لأن جل النحاة تخرجوا عن شيوخ البصرة ولاتصالهم من ناحية أخرى بآراء المعتزلة.

فالعامل البصرى له فيما يبدو قوة العلة الفلسفية وله قوة تأثيرها وقوة أحكامها

فلا يجتمع على المعمول الواحد عاملان وإن اجتمعا فلا يكون المعمول إلا لأحدهما قال ابن مالك فى هذا فى باب التنازع فى العمل: (الرجز) [١٦١].

إنْ عاملان اقتضيا فى اسم عملْ ** قبْـلُ فللواحـد منهما العمــلْ

والثانى أولى عند أهل البصرة.ثم إن المعمول لا وجود له إلا بعلة لذلك كان الإعراب لديهم بالعامل وتقديره فى كثير من الموضوعات المدروسة والأبواب المصنفة فى كتبهم.

والأصل عندهم فى العامل أن يكون مقدمًا على المعمول ولما واجهت أصلهم هذا حالات مستصعبة أخذوا يعتلون لها ويتأولون التأويلات البعيدة [١٦٢]. وقد كانوا يقولون: " العامل والمعمول كالعلة العقلية مع المعلول والعلة لا يفصل بينهما وبين معلولهما؛ فيجب أن يكون العامل المعمول كذلك إلا فى مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح" [١٦٣].

وهم نسبوا الأثر الطارئ فى أواخر الكلمات إلى العوامل سواء أكانت أسماء أم أفعالًا، ويظهر هذا فى أول عمل النحويين البصريين، إذ قال سيبويه: " وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فى العامل وليس شيء إلا وهو يزول وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عليه لغير شيء أحدث من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف وذلك الحرف والإعراب"[١٦٤].

ولكن شغف بعض النحاة بالمنهج الكلامى لم يمنع غيرهم من أن يتعرضوا للعوامل باعتبارها وسيلة تعليمية؛ لأنهم اعتقدوا الإعراب عادة تعودها أصحاب اللغة فطبعت عليها ألسنتهم ومن ثم نحوا فى الإعراب منحى سليقيًّا فطريًّا عدّوا فيه العوامل اعتبارية وإن قصدت فللتجوز، فابن جنى على الرغم من أنه خصص فصلاً للعلة على سمت النظر العقلى والتجريد الفلسفى يقول: "وإنما قال

النحويون: عامل لفظى وعامل معنوى ليروك أن بعض العمل يأتى مسببًا من لفظ يصحبه؛ كمررتُ وليتَ عمرًا قائم. وبعضه يأتى عاريا من مصاحبه لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول" ثم يقول: " أما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره، وإنما قالوا: لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح." [١٦٥].

وعرفه ابن الحاجب فقال: "العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب"[١٦٦]. أما الصبان فحدده قائلاً: " العامل كجاء ورأى الباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة لما فى الحروف والإعراب الذى بين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر (...) ويقتضى هذا التعريف اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد "[١٦٧].

ورغم هذا التوجه التعليمى الملحوظ فى المنهج اللغوى فإن المنهج الكلامى فرض نفسه فرضًا على عقول الدارسين اللغويين فقاد ذلك إلى عزل الآراء القريبة من طبيعة الدرس اللغوى وجعلها حبيسة الكتب المؤلفة فيها.

العامل التوفيقى:

أبرزُ نحوى نركّز عليه فى هذا المقام هو النحوى الظاهرى ابن مضاء القرطبى (ت ٥٩٢هـ) الذى رد على سيبويه (ت ١٨٢هـ) رأيه: «أن للألفاظ قوة فى إحداث الإعراب » ورد على ابن جنى الذى قال: إن العمل من الرفع و النصب و الجر و الجزم فى حقيقته إنما هو من فعل المتكلم.[١٦٨]؛ فقد رفض ابن مضاء أن ينسب الإعراب إلى ألفاظ بعينها؛ لأنه مردود عقلاً وشرعًا عنده، ويرفض أن ينسب الإعراب إلى المتكلم لبطلانه كذلك؛ لأنه لا يقول به سوى المعتزلة القائلين باختيار

الإنسان لأفعاله وخلقها وذلك لأن ابن مضاء من المجبرة القائلين بالإجبار[١٦٩] لا ينسب أى عمل اختيار للإنسان بل ينسبه إلى الله تعالى؛ ولأجل هذا يرفض أن ينسب الإعراب إلى المتكلم، لذلك يقول: "وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هى من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية " [١٧٠].

وقد لوحظ هذا فيمن سبقه من أصحاب المذهب الكلامى ممن قال بالتوقيف فى اللغة عن عبد الله بن عباس إن لم يكن تقولاً منهم عليه ومن محاكاة فى رأيه كابن فارس وأبى على الفارسى وابن جنى فى أحد رأييه [١٧١] بالاستناد إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١].

ومعنى هذا أن اللغة إن كانت من عند الله تعالى فهى خلقه؛ لذلك يقدر الله على جعلها كاملة من البداية فى بنائها وإعرابها فتؤدى وظيفتها وما يكون لها من خصائص أو أحوال فمن فعل الله ومشيئته، ونتج عن ذلك أن الخوض فى إعرابها على حسب ابن مضاء. يجب أن يكون فى إطار فكرة التوقيفية فى اللغة أنها من عند الله [١٧٢]. فما الذى ترتب على ذلك أيضًا ؟ ترتب أن الخوض فى العلل والاجتهاد حرام عنده وبخاصة تأويلات النحاة وتقديراتهم فى الحذف من الذى عمدوا إليه فى القرآن الكريم ذاكرًا قول الرسول –صلى الله عليه وسلم– إن صح: "من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ" وغرض هذا الإخبار النهى وما النهى عنه فهو حرام إلا أن يدل دليل من الكتاب والسنة.[١٧٣]

لقد ردّ ابن مضاء ما بناه النحاة فى التعليل وأنكر العلل الثوانى والثوالث غير أنه أبقى العلل الأول قائلاً: "ومما يجب أن يسقط من النحـو العلل الثوانى وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: قام زيد. لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول: لِمَ رُفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت

ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ولا فرق بين ذلك وبيّن ما عرف أن شيئًا ما حرام بالنص وعلى ذلك لا يحتاج فيه إلى استنباط علة. ومن هذا يصبح العمل النحوى متأثرًا بالفقه الظاهرى الذى يتمسك بظاهر النص.إذا توفرت لديهم النصوص استغنوا عن أن يتعللوا لها، فإذا سئلوا عن علل أحكام معينة ينبغى لهم أن يقولوا: كذا نطقت به العرب"[١٧٤]. ونحن نوافق هذا الرد الذى يرجع إلى نطق العرب؛ لأنه الصحيح فى كل الأحوال. ولكن هل كان ابن مضاء وهو يسعى إلى ربط النحاة واللغويين بظاهر المادة اللغوية يقصد الاعتدال الذى ينشد تبسيط الدرس النحوى أم كان غرضه مجاراة المذهب من ناحية بسط نفوذه فى مجال اللغة والدراسة النحوية؟ و لا بد أن نقول مع هذا: إنه يقر العلة الأولى لفائدتها التعليمية، ونتساءل هنا أمام رفضه العلل الثوانى والثوالث وإبقائه العلل الأول. أو ليست الثوانى والثوالث شرحًا وتوضيحًا للأول لا غير؟.

العامل اللغوى:

التفت الخليل بن أحمد إلى فكرة العامل اللغوى ولم تكتمل عنده الفكرة كنظرية، لقد درس تآلف الأصوات وعرف أن تأثير بعضها فى بعض يحقق انسجامًا وتآلفًا أو يحقق مع البعض الآخر تنافرًا واهتدى بذوقه وحسّه إلى أن الموسيقى اللفظية لا تتحقق إلا بتآلف الحروف على نظام خاص وقد عرف هذا فيما عالجه النحاة من ظواهر الإدغام والإبدال والإعلال وغيرها[١٧٥].

فى وهذا دليل على أن فكرة العامل اللغوى استحضرت أذهانهم ولكنها لم تنضج كنظرية كاملة، وذلك على وجه الخصوص عند الكسائى والفراء وثعلب وتلاميذهم.

المهم أن النحاة الأوائل أدركوا فكرة العامل من ملاحظة الظواهر اللغوية كالتآلف والتنافر بين الأصوات وتأثير بعضها ببعض. ومما لاحظوه من تأثير الاستعمال فى الأبنية والجمل. وبهذا يمكن القول: إن الاستحضار الأول لفكرة

العامل قد تم من ملاحظة التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات. ثم جاءت طبقات أخرى لم تتفهمها فتناولتها تناولاً عقليًّا مؤسسًا على المنهج العقلى ذى السمة الكلامية الفلسفية، فأخذ العامل صفة العلة الفلسفية [١٧٦].

وهكذا تكون فكرة العامل قد استقرت فى أذهان الدارسين بعد الخليل، وعمل بها أتباع مدرستى البصرة والكوفة مع اختلافهما فى المنهج [١٧٧]. ولكن بعض الدارسين أشار إلى ما قد تمحل فيه الخليل نفسه مما له علاقة بالعامل فعنده: (ذَاكِرْ فَتَنْجَحَ):

فالفعل المنصوب بأن مضمرة بعد الفاء والفاء حرف عطف، عطفت المصدر المؤول من أن المقدرة ومدخولها على المصدر المتصيد من الكلام السابق! وتقدير: ذاكر فتنجح: لتكن منك مذاكرة فنجاح (..) فالتأويل السابق هو من عمل الخليل [١٧٨]. وهو استمد أسس منهجه من علم الكلام وأغلب البصريين منه. واستمد الكوفيون منهجهم من الأصول كذلك، وقد يكون استمدادهم أكثر من أهل الحديث ورواة الأدب، وهو ما جعلهم أدنى إلى المنهج النحوى القريب من الاستعمال اللغوى، بينما غلب على منهج البصريين أصول علم الكلام والمنطق.

وقد سبب هذا الاختلاف بين المدرستين خلافًا تواصل بينهما وتميز بجدل شمل مسائل نحوية كثيرة قديمًا وحديثًا، تعدت مسائل النحو واللغة إلى فكرة العامل التى هوجمت من القدامى والمحدثين إذ رأى محمد بن قطرب المستنير أن الإعراب لا يدل على المعانى وأن الحركات الإعرابية ليست ناتجة عن العوامل وإنما هى مسهلة للنطق فى أثناء وصل الكلام[١٧٩] ووافقه فى ذلك من المحدثين، إبراهيم أنيس معتبرًا الحركات الإعرابية لا تعدو أن تكون فى غالب الأحيان وسيلة وصل الكلمات بعضها ببعض [١٨٠]. وقد ذكرنا موقف ابن مضاء من نظرته للعامل والحركات الإعرابية وتعليلها بأنه يكتفى فيه عند بيان علة الرفع والنصب والجر: كذلك نطقت العرب لكنها العلة الأولى نسبيًّا.

وقد حاول بعض الدارسين كإبراهيم مصطفى أن يبتدع نظرية تخلو من عوامل

تعمل وأراد أن يطرح أن العربية تشتمل حركتين تدلان على معنى.الأولى: الضمة؛ وهى علم الإسناد. والثانية: الكسرة؛ وهى علمُ الإضافة ودليل على ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغيرها. أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا تدل على شيء عنده، لأنه يعتبرها حركة خفيفة مستحبة عند العرب يُنهى بها الكلام على غرار السكون فى لغة العامة. فالإعراب: الضمة والكسرة فقط ليستا من بقية من مقطع، ولا أثر لعامل اللفظ بل هما من عمل المتكلم للدلالة على معنى تأليف الجملة ونظم الكلام وهذه طريقة جدولية لا تتفق مع الاستقراء اللغوى العام؛ لأنه ليس كل مرفوع مسندًا إليه كالمنادى، ونجد منصوبًا هو مسند إليه كاسم "إن" وليس للنصب معنى واحد، لذا لم يضع له جدولاً يقابل الجدولين الخاصين بالرفع والكسر، وحين ظهر له بعض التعسف قال: إن الفتحة ليست علامة إعراب دالة على معنى. ورغم محاولات كثيرة من الدارسين بقيت فكرة العامل منذ سيبويه كما هى لم تنل كل المبادرات منها لأنها تقنن الكلام وتكسبه معايير ثابتة تبعده عن الخطأ وتقى اللغة من اللحن. ويمكن القول: إنها إحدى الوسائل البديلة فى تقعيد القواعد عوض وسيلة التعليم بالسماع التى زالت واندثرت فهى وصف للظاهرة اللغوية. ويا حبذا لو كانت أقرب إلى ممارستها وأقرب فى نتائجها وتقنينها إلى الاستعمال اللغوى.

٤ - المحصلة

ـ تصرّف العربى فى لغته إبلاغًا وتفاهمًا وأفصح عن رغباته وحاجاته بما وافق السليقة والفطرة ولم يكن على قصد واعٍ فى التفرقة بين مسائل النحو المختلفة؛ غير أنه تطور مع الزمن واستحكم استعمالُ لغته فتجاوز بها إلى المستوى الحضارى باعتبارها وسيلة من وسائل التأثير والإبداع وإقامة العمران..

ـ إن التعليل فى النحو العربى أصيل مطبوع فى البدء بتفسير الظواهر المحيطة ثم

تأثر بالبيئة الإسلامية وبما تميزت به من خصائص وآفاق فكرية مرتبطة بالقرآن الكريم لدى الكلاميين بخاصة.

ـ تأثّر التعليل فى النحو بعلم أصول الفقه الذى سبق النحو فى نشأته وظهر هذا فى المصطلحات الإعرابية وفى القياس والعلل وبالمنهج عمومًا حيث يحدد الظاهرة المقصودة ويشرحها ثم يصدر حكمه فيها.

ـ تأثّر أكثر النحاة بالنظر العقلى لعلماء الكلام وبمنهجهم فى إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها وإلى أسبابها التى اقتضتها وكان هذا فيما يرجح بداية القول بالعامل الذى يرجع إلى عمل الخليل بن أحمد حين درس تأليف الأصوات وتفاعلها وتأثرها المتبادل.

ـ لا نرى مبررًا فى قساوة الوصفيين على نظرية العامل – لكونها تصورًا عقليًّا يعتمد التأويل والتقدير بالمعنى- لأنه تقدير وتعويل لا يردّ فى عمومه. وقد أثبتت الدراسات المعاصرة صحة هذا التأسيس حين ربطت اللغة بالعمليات العقلية على غرار ما كان فى النحو العربى لدى عبد القاهر الجرجانى بخاصة؛ فرجعت إلى منهج النحو التقليدى الذى فضل على المدرسة البنيوية لأن النحو التقليدى يعطى تصورًا أكثر عمقًا عن طبيعة اللغة ولم تجعل هذه الدراسات تحليل الجملة مقتصرًا على شكلها النظمى وإنما جعلته وصفًا شاملاً للغة يدرس فيها الصوت والنظم والدلالة وينزع فيها منزع الشرح والتعليل دون الاكتفاء بالوصف، وهو ما يكتشف فى المنهج التوليدى التحويلى لنوام تشومسكى مثلاً.

– تعد نظرية العامل وسيلة بديلة لتقعيد القواعد وتقنين قوانين اللغة وذلك بدلاً من وسيلة تعليمها من طريق السماع التى اندثرت.

– إن عد نظرية العامل نظرية بديلة فى التقعيد اللغوى يكشف بأنها نظرية تعليمية فى اللغة توافق النضج العقلى والبيئى السائد فى الحياة الاجتماعية بخاصة حين تتخلص من الغلو الذى اعتمد فى بعض المسائل غير المتوافقة مع طبيعة

الاستعمال اللغوى والمتميزة بالتجريد والسمة المنطقية الفلسفية، هذه السمة التى نراها مظهرًا من مظاهر الإثراء فى اللغة وأحد المعالم الدالة على تعزيز الإبداع وتعميق النظر وتوخى الدقة والتحديد، ويمكن استثماره فى العمل البحثى التخصصى.

- إن الآراء التى تُرجع تأثر التعليل النحوى بمنطق أرسطو قبل ترجمة حنين ابن إسحاق(ت٢٦٢هـ) افتراضات تفتقر إلى دليل مادى تاريخى علمى. ولا ريب فى أن هذا يعزز ما ذهبنا إليه بأنه كان فى هذه الفترة نابعًا من داخل البيئة الإسلامية المفعمة بالطابع الإسلامى.

٥ - الهوامش والتوضيحات

١- أحمد أمين، فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، ط١٠، ١٩٦٥، ص ١٤٢.

٢- انظر، م ن، ص ١٤٣

٣- انظر، ابن رشد(ت٥٩٥هـ)، فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، تقديم وتعليق أبو عمران الشيخ وجلول البدوى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢ ص ٢٤.

٤- قال الآمدى (ت٦٣١ هـ): القياس: "قول مؤلف من أقوال يلزم عن تسليمها لذاتها قول آخر فإن كان المطلوب أو نقيضه مذكورًا فيه بالفعل سمى استثنائيًّا وإن كان غير مذكور فيه بالفعل سمى اقترانيا ".الفيلسوف الآمدى مع تحقيق كتاب المبين فى شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، حققه وقدم له عبد الأمير الأعسم، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٨٧ ص٦٤. أو هو "كلام مؤلف من مقدمتين فأكثر يتولد منهما نتيجة وهو المطلوب نفيه أو إثباته " أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبى (ت٧٤١ هـ) تقريب الوصول إلى علم الأصول؛ دراسة وتحقيق محمد على فركوس؛ دار التراث الإسلامى – الجزائر- ط١، ١٩٩٠، ص٥٩. أما حده عند الفقهاء فهو: حمل معلوم على معلوم فى إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما" المرجع السابق ص ١٣.

٥- انظر أحمد أمين، فجر الإسلام، ص ١٦٣ وما بعدها.

٦- انظر، زكى نجيب محمود، المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٩٨٧، ص٢٦.

٧- انظر عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث، بحث فى المنهج – دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٢.

٨- م ن، ص ١٣ و ما بعدها.

٩- انظر على سامى النشار، مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، دار المعارف، ١٩٦١، ص٦٥-٦٨.

١٠- ابن خلدون، المقدمة، دار العودة، بيروت (د.ت)، ص ٣٦٣.

١١- أحمد أمين، فجر الإسلام، ص ٨٥.

١٢- م ن، ص ٩٥.

١٣- م ن، ص ٩٦.

١٤- م ن، ص١١٢.

١٥- انظر جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة ابستومولوجية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٩.

١٦- الإمام محيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مرى النووي(ت٦٧٦هـ)، صحيح رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، هذّبه وحققه وضبطه أبو أسامة سليم بن عبد بن محمد، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، مكتبة الريان، الجزائر (د. ت) ص٢٠.

١٧- انظر جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص١٠.

١٨- الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، ١٩٨٦م، ص٨٦.

١٩- انظر، دى بور، تاريخ الفلسفة الإسلامية، نقله إلى العربية وعلق عليه محمد عبد الهادى أبو ريده، دار النهضة العربية، بيروت، ص ٦٠.

الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت١٧٠هـ) شيخ المدرسة البصرية. توفى الإمام أبوحنيفة سنة ١٥٠هـ، إليه ينسب المذهب الحنفى، ابتدأ حياته بالجدل فى مسائل علم الكلام ومجادلة الفرق ثم رجع عن ذلك وجند كل اهتمامه إلى البحث فى مسائل الفقه.انظر الفرق الكلامية الإسلامية مدخل..ودراسة، مكتبة وهبة القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م، ص ٣٣٤وما بعدها.

٢٠- جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين- دراسة ابستومولجية، ص ١٠-١١.

٢١- عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث بحث فى المنهج ص١٨.

٢٢- محمد بن الحسن (ت ١٩٨هـ) صاحب أبى حنيفة وصاحب الكتب النادرة فى الفقه كالجامع الكبير والجامع الصغير وهو ابن خالة الفراء (ت٢٠٧ هـ) وقد قال فيه الإمام الشافعى: ما رأيت سمينًا ذكيًّا إلا محمد بن الحسن. ولما كان قد مات فى الرى سنة ١٩٨هـ قيل: إن الرشيد قال فيه: دفنت الفقه والعربية فى الرى.

انظر، ابن جنى (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية (د.ت)، ج١، ص ١٦٣ و هامشها.

٢٣- أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٦٤م، ج٢، ص١٠.

٢٤- أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج٢، ص ١١.

٢٥- انظر أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج٢، ص ١٣ وما بعدها..

٢٦- انظر عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث ص ٩٠.

٢٧- انظر م ن، ص١٦، ١٩، ٢٠.

٢٨- انظر حياته ورحلاته وأساتذته والخلفاء الذين ترجم لهم واتصل بهم توفى حنين بن إسحاق سنة ٢٦٢هـ ، أحمد أمين؛ ضحى الإسلام، ج١، ص٢٨٣ وما بعدها.

٢٩- انظر، بدران أبو العينين، أصول الفقه، دار المعارف، ١٩٦٩، ص٥-١١.

٣٠- انظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣، ص ١٥٥.

٣١- انظر تعدد الآراء فى إسناد نشأة النحو العربى لأبى الأسود الدؤلى توفى (سنة ٦٩هـ تقريبًا) وهو محور الروايات التى تناولت نشأة النحو العربى: أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٢، ص ٨١.

٣٢- انظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، ص ٨٧.

٣٣- انظر مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، ط٣، دار الرائد العربى ١٩٨٦م، ص ٢٦، ٢٧، ٢٨وما بعدها..

٣٤- انظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، ط٤، عالم الكتب، ص ١٣٥.

ابن السراج (ت٣١٦هـ)، الزجاجى (ت٣٣٧هـ)، أبو على الفارسى (ت ٣٧٧هـ)، كالوراق(ت٣٨١هـ)، عبد القاهر الجرجانى (ت٤٧١هـ)، كمال الدين أبو البركات ابن الأنبارى (ت٥٧٧هـ)، العكبرى (ت ٦١٦هـ).

٣٥- انظر تعليل السين فرع فى سوف، وكذا الاختلاف فى سبب السكون الحاصل بإسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتحركة كمثال: ابن مالك شرح التسهيل تحقيق محمد عبد القادر عطا –طارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ٢٠٠١م، ج١، ص ٣١، ص١٢٢.

٣٦- انظر ابن جنى، الخصائص ج ١، ص ١٠٩ إلى ١١٥. وص ١٤٤إلى ١٦٤. وص ١٦٦إلى ١٦٩.

٣٧- الأئمة الأربعة: الإمام أبو حنيفة (٨٠-١٥٠ هـ) الإمام مالك (٩٥-١٧٩ هـ) الإمام الشافعى (١٥٠ هـ -٢٠٤ هـ) الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١ هـ).

٣٨- انظر ص ١٥ من هذه الدراسة.

٣٩- انظر عادل نويهض، معجم المفسرين من صدر الإسلام إلى العصر الحاضر قدم له حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية، ط٢، ١٩٨٦م، ج ١، ص، ٩، ١٨، ٥٤، ٦٠، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٩٥، ، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١١. ج٢ ص ٦٣٦، ٦٥٠،

٤٠- السيوطي(ت٩١١هـ)، تاريخ الخلفاء ص ١٧٣ نقلاً عن د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، ص ٧٧.

٤١- أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج١، ص ٢٩٨.

٤٢- انظر الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، ص ٥١.

٤٣- م ن، ص ٧٢-٧٣.

٤٤- ابن الأنبارى (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ج١، ١٩٨٧ (مقدمة المؤلف)وانظر رسالتيه: الإغراب فى جدل الإعراب وجمع الأدلة؛ قدم لهما وعنى بتحقيقهما، سعيد الأفغانى، دار الفكر، ط٢، ١٩٧١، ص ٢٠.

٤٥- انظر ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص٢٠ ص١٠٥ وانظر كتابه: الإنصاف فى مسائل الخلاف، ج١(مقدمة الكتاب)وكذا د.أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى و تطبيقها فى القرآن الكريم.

٤٦- انظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم ص ١٥٧.

٤٧- السيوطى، المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، على محمد البجاوى، المكتبة العصرية بيروت، ١٩٨٧م، ص٥٩.وانظر د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، عالم الكتب، ط ٤، ١٩٨٢م، ص٧٩.

٤٨- انظر مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة ص ١٩ وما بعدها ٥٠ـ.

٤٩- انظر م ن، ص ٢٠.

٥٠- ـ انظر، أشرف ماهر النواجى، مصطلحات علم أصول النحو - دراسة وكشاف معجمى- دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٤٨وما بعدها وص ٥٥وما بعدها، وكذا ٦٧ وما بعدها، .

٥١- انظر عوض حمد القوزى، المصطلح النحوى، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م، ص٧٥.

٥٢- نقل الزبيدى (ت ٣٧٩ هـ) أن ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) قال: كانت وفاة أبى عمرو بن العلاء سنة أربع وخمسين ومائة: انظر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ط٢، ص٤٠، ص٣٥.

٥٣ - انظر عوض حمد القوزى، المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣ م، ص ٧٥.

٥٤- انظر، م ن، ص ١٢٢.

٥٥- انظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم، ص ١٥٩ وما بعدها.

٥٦- انظر ابن بدران، المدخل لابن بدران الدمشقي(ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ، ص ٣٢٢.

٥٧- انظر الزجاجى (ت٣٣٧هـ) الإيضاح فى علل النحو، ص ٦٥ .

٥٨- انظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٨٩.

٥٩- انظر الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو ص٦٤ (باب القول فى علل

النحو).وأبو الحسن محمد بن عبد الله (المعروف بالوراق ت ٣٨١هـ) أبواب كتابه: العلل فى النحو، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، ط ١، ٢٠٠٠م. وابن جنى، الخصائص، باب (ذكر علل العربية أكلامية هى أم فقهية)، (باب فى تخصيص العلل)، باب ذكرالفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة، باب فى تعارض العلل، باب فى علة العلة، والعلة إن لم تتعد لم تصح، وغيرها من الأبواب، ج١، ص ٤٠٢ وما بعدها. وابن الأنبارى، لمع الأدلة، والإغراب فى جدل الإعراب. والسيوطى، الاقتراح فى علم أصول النحو.وانظر تمام حسان، الأصول، عالم الكتب ٢٠٠٤م. ومحمد عيد، أصول النحو، عالم الكتب، القاهرة، ط ٦، ١٩٩٧م.وأشرف ماهر النواجى، مصطلحات علم أصول النحو، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٢٨ وما بعدها.ومحمد سمير نجيب اللبدى، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، دار الثقافة، الجزائر (د.ت)، ص ١٥٧وما بعدها.

٦٠- انظر أشرف ماهر النواجى، مصطلحات علم أصول النحو، ص ٧٠، ٧١.

٦١- انظر ابن جنى، الخصائص، ج١، ص١٣٣، ١٤٤.

٦٢- انظر م ن، ج ١، ص ١٣٣، ١٣٤.والسيوطى، الاقتراح فى علم أصول النحو، ص ١٨٠وما بعدها.

٦٣- ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو، قدم لهما وعنى بتحقيقه سعيد الأفغانى، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧١م، ص ١٣٣، ١٣٤.(الفصل الخامس والعشرون).

٦٤- الجرجانى على بن محمد (ت٨١٦هـ)، التعريفات ضبطه وفهرسه محمد بن عبد الحكيم القاضى، دار الكتاب المصرى، القاهرة، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ص ٣٦.

٦٥- سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٣.

٦٦- السيرافى أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، حققه وعلق عليه رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ج ٢، ص ٦٠، ٦١.

٦٧- ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص٦٥.

٦٨- انظر مهدى المخزومى، فى النحو العربى نقد وتوجيه، دار الرائد العربى، بيروت، ط ٢ ١٩٨٦م، ص ٤١، ٤٢.

٦٩- انظر ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٤٦، ٤٧، ٦٥.

٧٠- البيت لمؤرج السلمى، شاعر إسلامى من شعراء الدولة الأموية: الأصل فى (أبِى) أبوى قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها لئلا تعود الواو. ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبى، القاهرة، (د.ت) ج٣، ص ٣٦.

٧١- ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل، ، (د.ت)، ج ٣، ص ٣٧. البيت من قصيدة لزياد ابن واصل السلمى يفتخر فيها بقومه وشجاعتهم فى الحروب والصبر على شدائدها (والأبينا) فى شرح المفصل جمع (للأب): انظر كتابه، ج ٣، هامش ص ٣٧.

٧٢- أبو القاسم محمد بن جزى الكلبى الغرناطى (ت ٧٤١ هـ) ـ تقريب الوصول إلى علم الأصول، دراسة وتحقيق، محمد على فركوس، دار التراث الإسلامى، الجزائر، ط١، ١٩٩٠ م، ص ١٢٥.

٧٣- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم، ص ١٥٩. وانظر عبد المجيد محمود مطلوب، طرق استنباط الأحكام من النصوص، جامعة عين شمس ١٩٩١م، ص ٧٥ وما بعدها.

٧٤- انظر، ابن حزم(ت٤٥٦ هـ)، الإحكام فى أصول الأحكام، قدم له إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣ م، ج٤، ص ٨٨.

٧٥- انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣ص ٨٤.

٧٦- انظر مهدى المخزومى، فى النحو العربى نقد وتوجيه، ص ٥٤، ٥٥.

٧٧- أبو الحسين محمد بن على البصرى (ت ٤٣٦هـ)، المعتمد، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ، ط١، ج٢، ص ٣٢٥.

٧٨- الشوكانى محمد بن على بن محمد (ت١٢٥٠هـ)، إرشاد الفحول، تحقيق محمد سعيد البدرى أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٩٢م، ص ٣٩٦.ذكر الأستاذ سعيد الأفغانى فى تعليقة له فى كتاب جمع رسالتى الأغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة، هامش ص ٦٣: أن استصحاب الحال مصطلح فقهى للحنفية أرادوا به أن الأصل فى الأشياء الإباحة ما لم يقم دليل على تحريمها لقوله تعالى: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا** ﴾ [البقرة: ٢٩]

٧٩- ابن حنى الخصائص، ج ٢، ص ٤٥٧ وما بعدها.

٨٠- ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ١٤١.وقد نص ابن مالك(ت٦٧٢هـ) فى ألفيته على علل بناء الأسماء وعلل إعراب الأفعال فى قوله:

والاسم منه معرب ومبنى ... لشبه من الحروف مدنى

كالشبه الوضعى فى اسمَى جئتنا ... والمعنوى فى متى وفى هنا

وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر، وكافتقار أصلا

انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٢٨ وما بعدها.

٨١- ابن منظور محمد بن مكرم الإفريقى المصرى (ت٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، (د.ت)، ج ٦، ص ١٨٧: (قاس).

٨٢- أبو إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الفيروز أبادى الشيرازى (ت ٤٧٦ هـ)، التبصرة فى أصول الفقه، شرحه وحققه د.محمد حسن هنيتو، دار الفكر دمشق، سوريا، ١٩٨٣ م، ص ٤٣٣.

٨٣- بدران أبو العينين، أصول الفقه، دار المعارف – مصر، ١٩٦٩، ص ٢٠٩. وانظر الشيخ أحمد محيى الدين العجوز، مناهج الشريعة الإسلامية، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٨٣ م، ج٣، ص ١٣٠ و ما بعدها.

٨٤- ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة، الفصل العاشر، ص ٩٣. وكذا السيوطى، الاقتراح فى علم أصول النحو، تحقيق و تعليق د.أحمد محمد قاسم، ط١ القاهرة، ١٩٧٦، ص ٩٦.

٨٥- الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، ص ٦٤.

٨٦- بدران أبو العينين، أصول الفقه، ص ٢٣٧.

٨٧- انظر، الإمام أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبى الغرناطى، تقريب الوصول إلى علم الأصول، ص ١٣٦-١٣٧.

٨٨- بدران أبو العينين، أصول الفقه، ص ٢٣٧.

٨٩- ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب و لمع الأدلة، الفصل الرابع عشر، ص ١٠٥، وكذا السيوطى، الاقتراح فى علم أصول النحو، ص ١٤٤. وكذا د.جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين-دراسة ابستمولوجية- ص٢٤، ص١٧٥ وما بعدها.

٩٠- انظر محمد الخضر حسين الجزائرى، القياس فى اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦م، ص ٩٥.

٩١- انظر؛ ابن جنى، الخصائص، ج١، ص ١١٣. وكذا السيوطى، الاقتراح فى علم أصول النحو، ص ١٠١.

٩٢- انظر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) شرح التسهيل – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠١م، ط ١، ج ١، ص ٣٢.

٩٣- انظر السيوطى، الاقتراح فى علم أصول النحو، ص ١٠١، ١٠٥. وكذا محمد الخضر حسين الجزائرى، القياس فى اللغة العربى، ص ٩٥. وانظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم، ص ١٦٤.

٩٤- انظر، م ن، ص ١٠٥. وكذا، محمد الخضر حسين الجزائرى، القياس فى اللغة العربية، ص٩١.

٩٥- ابن جنى الخصائص، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية، (د ت)، ج١، ص ١١١.

٩٦- انظر، د.أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى، ص ١٦٦.

٩٧- انظر، حياة تشومسكى وأسس نظريته، أحمد خليل عمايرة، فى نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤، ص ٥٢ وما بعدها، وطرق تحليله ص ٦٠. وانظر أسس هذه النظرية، مازن الوعر، قضايا أساسية فى علم اللسانيات الحديث (مدخل) طلاس دار، ط١، ١٩٨٨ ص ٨٥ وما بعدها، وكذا عبد القادر الفاسى الفهرى، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط١، ١٩٨٥م. وكذا دار توبقال الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٩٨٥م، ص ٦٥ وما بعدها.وكذا أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢م، ص ٢٠٢.و نور الهدى لوشن، مباحث فى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى، المكتبة الجامعية الإسكندرية، القاهرة ٢٠٠٠م، ص ٣٣٣.

٩٨- أحمد خليل عمايرة، فى نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٣٤ وما بعدها.

٩٩- دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨م، ص٤٥.وانظر حسام البهنساوى، أهمية الربط بين التفكير اللغوى عند العرب ونظريات البحث اللغوى الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٣٠، ٣١.

١٠٠- انظر حسام البهنساوى، أهمية الربط بين التفكير اللغوى عند العرب ونظريات البحث اللغوى الحديث، ص ١٣. وكذا مازن الوعر، قضايا أساسية فى علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٨م، ص ١١٣وما بعدها.وكذا نور الهدى لوشن، مباحث فى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى الحديث، المكتبة الجامعية، الإسكندرية٢٠٠٠ م، ص ٣٢٥. وكذا أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢م، ص ٢١٢. وكذا منخر عياشى، النظرية التوليدية ومناهج البحث عند شومسكى (بحث منشور فى مجلة الفكر العربى المعاصر)، مجلة العلوم الإنسانية والحضارية -عدد ممتاز- مركز الإنماء القومى، بيروت، العدد٤٠، ١٩٨٦م، ص٣٢.

١٠١- انظر السيوطى، الاقتراح، ص ١٤٤.

١٠٢- انظر، م ن، ص ١٢٥ هامش ٢: بين د.أحمد محمد قاسم المراد بالعلة القاصرة: "اقتصار التعليل بها على مواضع معينة دون غيرها".

١٠٣- ابن جنى الخصائص، ج١، ص ١٦٩

١٠٤- انظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى، ص ١٦٨. وانظر، عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، الزهراء، الجزائر، ١٩٩٣، ط ٢، ص٣ وما بعدها.

١٠٥- انظر، ابن جنى، الخصائص، ج١، ص ١٤٤ وما بعدها.

١٠٦- م ن، ج١، ص ١٤٤ .الهامش (بلا رقم).

١٠٧- م ن، ج١، ص ١٤٥.

١٠٨- م ن، ج١، ص ١٤٥.

١٠٩- ابن الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو، ص ١١٢-١١٦.

١١٠- انظر مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة، ص ٤٠ و كذا ص ٢٥٦، ٢٥٩.

١١١- الدهرى: الملحد الذى يزعم بأن العالم موجود أبدًا وأولاً: انظر محمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، دار المعرفة، بيروت، ج٤، ط٣، ص ٧٠.

١١٢- السفسطائيون: فرق من الفلاسفة ينكرون المحسوسات والبديهيات ويعدون الوجود خيالاً فى خيال، يقسمهم ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) إلى ثلاثة أصناف: صنف ينفى الحقائق وآخر يشك فيها وثالث قال: هى حق عند من هى حق عنده وهى باطل عند من هى عنده باطل. انظر، م ن، ج٥، ص ١٧١.

١١٣- الرواقيون: أتباع يونانيون وآخرون رومانيون؛ لذا انقسموا إلى دور الرواقية اليونانية التى يمثلها مؤسس المذهب الرواقى: زينون الرواقى ومن تبعه من تلاميذه. وإلى دور الرواقية الرومانية التى تمثلها بعض الشخصيات الرومانية: انظر الشهرستانى، الملل والنحل، تحقيق أمير على مهنا، على حسن فاغور، دار المعرفة بيروت، ١٩٩٥م، ج ٢، ص٣٧٣.

١١٤- انظر أخبار أرسطو وكتبه المنطقية: ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ص ٣٤٧ و ما بعدها.

١١٥- انظر عبد الأمير الأعسم، الفيلسوف الآمدى دراسة وتحقيق، دار المناهل بيروت، ط١، ١٩٨٧، ص ١٢٢-١٢٣. والجرجانى، التعريفات، ص ١٦٧-١٦٨. وانظر محمد عيد، أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب – القاهرة، ط٦، ١٩٩٧، ص ١١٣. وكذا جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص ١٠٦.

١١٦- انظر مازن مبارك، النحو العربى، دارالفكر العربى، بيروت ١٩٧٤، ط٣، ص ٩٠.

١١٧- انظر ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب و لمع الأدلة، ص ٩٣.

١١٨- انظر، م ن، ص ٩٣، وكذا السيوطى، الاقتراح، ص ٩٦.

١١٩- انظر السيوطى، الاقتراح، ص ١٠١، ١٠٤ وما بعدها.وانظر محمد الخضر حسين الجزائرى، القياس فى اللغة العربية، ص ٩. وأحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم، ص ١٦١ وما بعدها.

١٢٠- انظر م ن، ص ١٠١ وما بعدها.

١٢١- انظر ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الادلة، ص ١٠٥ وما بعدها. وكذا السيوطى، الاقتراح ٩٤، ص ١٤٥، ١٤٦. وكذا محمد الخضر حسين الجزائرى، القياس فى اللغة العربية، ص ٩١.

١٢٢- الإخالة أى المناسبة يقال لها الإخالة لأنه يظن بها أن الوصف علة، يسمى قياسها قياس علة: انظر، ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ١١٠.

١٢٣- انظر، السيوطى، الاقتراح، ص ١٤٦ وما بعدها.

١٢٤- انظر، م ن، ص ١٣٧ وما بعدها.

١٢٥- انظر، ابن جنى، الخصائص، ج٣، ص ٣٠٢.

١٢٦- انظر، م ن، ج٣، ص ٦٧، ٦٨.

١٢٧- انظر، السيوطى، الاقتراح، ص ١٠٨، ١٣٧-١٤٤.

١٢٨- ذكره المستشرق أ. مركس (A.MERXE) فى مقال خصص لتاريخ فن النحو نشر فى مجلة::Leyzig Syros؛ ١٨٨٩، ص ١٣٥ ـ١٣٧.

١٢٩- فليش (FLEISH)، مقال له نشره فى المجلد الرابع من مجلةARABIKA ١٩٥٧، ص٢١ـ٢٢. نشره فى مجلة الدراسات الإسلامية مج (مجلد)، ص ٤٠ ص ٦٤ –٦٧، ١٩٧٢م، بين فى الثلاثين صفحة أن المصطلحات النحوية والمنهج النحوى عربى محض.

١٣٠- مقال كتب حديثًا سنة ١٩٧٨م نقلاً عن العمرانى جمال، المنطق الأرسطى والنحو العربى، باريس، ١٩٨٣م.

١٣١- المنطق الأرسطى والنحو العربى، باريس، ١٩٨٣ م، وانظر عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربى ومنطق أرسطو، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ١٩٧٢.

١٣٢- انظر، دائرة المعارف الإسلامية الجديدة مادة نحو، المجلد ٧ ص ٩١٣-٩١٥.

١٣٣- انظر عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث - بحث فى المنهج، ص ٦٣ وما بعدها.

١٣٤- انظر عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث – بحث فى المنهج، ص ٦٤.

١٣٥- زاكية محمد راشد، نشأة النحو عند السريان وتاريخ نحاتهم، مجلة كلية آداب جامعة القاهرة، ج١، ص ٢١٥.

١٣٦- انظر عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث – بحث فى المنهج – ص ٦٤

١٣٧- سيبويه، الكتاب، ص١٢.

١٣٨- م ن، ج١، ص ١٢.

١٣٩- المبرد (ت ٢٨٩هـ) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٢٨٦ هـ، ج١، ص ٨.

١٤٠- الإيضاح فى علل النحو، ص ٤٦، قال الآمدى (ت ٦٣١ هـ): الحد حقيقى أو رسمى أو لفظى، الحقيقى عبارة عما يقع تمييزًا للشىء عن غيره بذاتياته فإن كان مع ذكر جميع الذاتيات العامة والخاصة فتام كحد الإنسان بأنه الحيوان الناطق وإلا فناقص كحد الإنسان بأنه الجوهر الناطق أو الناطق

فقط. أما الرسمى فعبارة عن ما يميز الشىء عن غيره تمييزًا غير ذاتى... وتمامه ونقصانه كتمام الحد الحقيقى و نقصانه. التام منه كرسم الإنسان بأنه الحيوان الكاتب والناقص بأنه الجوهر الكاتب أو الكاتب فقط.. أما اللفظى فعبارة عن ما فيه شرح دلالة اسم على معناه وذلك إنما يكون بالنسبة إلى الجاهل وهو إما يكون بتبديل لفظ بلفظ هو أشهر عند السائل كتبديل لفظ الليث بالأسد أو بالحد الكاشف عن المعنى.انظر، د. عبد الأمير الأعسم، الفيلسوف الآمدى دراسته وتحقيق، دار المناهل، بيروت، ط١، ١٩٧٨م، ص ٥٥، ٥٦.

ويمكن الاستفادة فى الحدود من المصادر التالية:

*كتاب الإحكام للآمدى أيضًا (٤أجزاء)، تحقيق سيد الجميلى، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٤٠٤هـ.

*كتاب التعريفات، لعلى بن محمد بن على الجرجانى (ت ٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبيارى، دار الكتاب العربى، بيروت ط١، ١٤٠٥هـ.

* كتاب الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصارى أبو يحيى (ت٩٢٦هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١١هـ.

* وانظر مناهج البحث عند مفكرى الإسلام واكتشاف المنهج العلمى فى العالم الإسلامى، دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٤م.

١٤١ ـ الجوهر على أصول الحكماء: الموجود لا فى موضوع وهو نوعان: بسيط ومركب، البسيط هو العقل والنفس والمادة والصورة، والمركب هو عبارة عن جوهر قابل للتجزئة فى ثلاث جهات متقاطعة تقاطعًا قائمًا وهو عند المتكلمين عبارة عن المتحيز الذى ينقسم إلى بسيط يعبر عنه بالجوهر الفرد وإلى مركب وهو الجسم، انظر عبد الأمير الأعسم، الفيلسوف الآمدى دراسة وتحقيق، ص١٠٩، ١١٠.

أما ماهية الشيء فهى ما به الشيء هو هو وهى من حيث هى هى لا موجودة ولا معدومة ولا كلى ولا جزئى ولا خاص ولا عام. وتطلق "الماهية" على الأمر المتعلق غالبًا مثل المتعلق من الإنسان وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود والأمر المتعلق من المتعلق من حيث أنه معقول فى جوابه هو سمى ماهية ومن حيث ثبوته فى الخارج سمى حقيقة ومن حيث تميزه عن الغير سمى هوية ومن حيث جمل لوازمه ذاتًا.. انظر، الجرجانى، التعريفات، ص ٢٠٩.

١٤٢ـ انظر الزمخشرى (ت٥٣٨هـ)، المفصل فى علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل بيروت ط ١، ٢٠٠٣م، ص٨، وكذا ابن يعيش(ت٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، مكتبة المتنبى، القاهرة (د.ت)، ج١، ص ١٨.

١٤٣ـ م ن، ج١، ص١٨.

١٤٤ـ م ن، ج١، ص١٩.

١٤٥ـ انظر، يوسف كرم، الطبيعة وما بعد الطبيعة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦، ص١٦ وما بعدها.

١٤٦ـ مصطفى ناصف، نظرية المعنى فى النقد العربى، دار الأندلس، بيروت (د.ت)، ص ٧١ وما بعدها.

١٤٧ـ انظر، م ن، ص ٧١-٧٢.

١٤٨ـ انظر محمد عيد، أصول النحو العربى، ص ١١٨.

١٤٩ـ انظر عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث – بحث فى المنهج، ص ٦٢-٧٣-٧٤.

١٥٠ـ الكتاب، ج١، ص ١٦٦.

١٥١ـ انظر، ابن جنى، الخصائص، ج١، ص ١٧.

١٥٢- ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ)مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى، القاهرة، ج٢، ص ٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩.

١٥٣ـ انظر، م ن، ج٢، ص ٥٣٩

١٥٤ـ انظر محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٤٧.

١٥٥- انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، ط١٦، ١٩٧٤، ج٢، ص٢٠٩ و ما بعدها.

١٥٦- انظر عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث، بحث فى المنهج، ص ٦٣.

١٥٧ـ انظر، م ن، ص ٦٢-٧٣-٧٤.

١٥٨ـ انظر، دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الجديدة مادة(نحو)المجلد ٧، ص ٩١٤، ٩١٥. والمقال لجيرار تروبو.

١٥٩ـ انظر مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة، دار الرائد العربى، بيروت، ط٣، ١٩٨٦، ص ٢٨٥.

١٦٠ـ م ن، ص ٢٦٩.

١٦١ـ انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ج٢، ص ١٥٧.

١٦٢ـ انظر، د.أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى، ص ٧٣.

١٦٣ـ السيوطى، الأشباه والنظائر، حيدر أباد، ج١، ص ٢٥٦.وكذا تحقيق غريد الشيخ منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ٢٠٠١م ن ج١، ٢٦٩ (حرف العين).

١٦٤ـ الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣، ط٣، ج١، ص ١٢.

١٦٥ـ ابن جنى، الخصائص، ج١، ص ١٠٩، ١١٠.

١٦٦ـ محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، شرح الكافية، تحقيق محمد عبد النبى عبد المجيد، ط١، ١٩٨٧، ص ٢٦ وكذا حاشية الصبان(ت١٢٠٧هـ) على شرح الأشموني(توفى فى حدود٩٠٠هـ)، ج١، ص ٩٠.

١٦٧ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ج١، ص ٩٠.

١٦٨ـ انظر ابن جنى، الخصائص، ج١، ص ١٠٩-١١٠.

١٦٩ـ طائفة الجبرية موازية للقدرية أولهم جهم بن صفوان، لذا تسمى (الجهمية) قال: إن الإنسان مجبور لا اختيار له ولا قدرة وإنه لا يستطيع أن يعمل غير ما عمل وأن الله قدر عليه أعمالاً لا بد أن تصدر عنه ويخلق فيه وفى الجماد الأفعال. انظر، أحمد أمين، فجر الإسلام، ص ٢٨٦. ومحمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، ج٣، ص ٢٦٦. (جهم).

١٧٠ـ ابن مضاء (ت٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تحقيق د.شوقى ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢، ص ٧٦-٧٧.

١٧١ـ انظر ابن جنى، الخصائص، ج١، ص ٤٥ –٤٧

١٧٢ـ مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربى، بيروت، ط٣، ١٩٨٦ م، ص ٢٦٦.

١٧٣ـ ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٨١، ٨٢.

١٧٤ـ انظر مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة، ص ٢٦٧.

١٧٥ـ انظر، م ن، ص ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٤.

١٧٦ـ انظر م ن، ص ٢٧٤.

١٧٧ـ انظر، أهم الفروق بين المدرستين: د.أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٢، ص ١٢٤ وما بعدها.

١٧٨ـ انظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، ص ١٣٦.

١٧٩ـ انظر الزجاجى الإيضاح فى علل النحو، ص ٧٠، ٧١.

١٨٠ـ إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٣، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦ ، ص ١٤٤.